كـلـمـة الـعـــدد

همّت زعبي*

لم تكن شريحة الشباب الفلسطيني بعيدة يومًا عن المشاركة في هموم شعبها في جميع أماكن وجوده، بل إنّ الأمر على العكس من ذلك؛ فقد كانت دائمًا ذات دور فعّال في الساحة السياسية والاجتماعية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، كانت الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني، في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، جزءًا فاعلاً بقوة على الساحة السياسية والوطنية. وفي الأراضي المحتلة عام 1967، كان لهذا القطاع دور هام جدًّا في الانتفاضة، استند إلى تجربة الشباب وانخراطهم في التنظيمات الطلابيّة والنقابات العمالية واللجان الشعبية وغيرها من التنظيمات.

ولكونها جزءًا من الشعب الفلسطيني، فهي تتفاعل مع التغييرات الاجتماعية والسياسية التي تحدث وتتأثر بها. وكان للركود السياسي الذي ميّز فترة ما بعد أوسلو تأثير على هذا القطاع كما على سائر شرائح المجتمع الفلسطيني. فتحول الشباب من مناضلين الى ناشطين، وضعف دور لجان الطلاب، التي تلاشت وشُلّت تقريبًا في الداخل الفلسطيني، وحين تجري محاولات إحيائها، فإنّها لا تقوم بأكثر من دور خدماتيّ. ولا يختلف الأمر كثيرًا في الأراضي المحتلّة عام 1967.

وقد شكّلت الأزمة السياسيّة في الساحة الفلسطينيّة، بنظري، أحد أسباب الانبهار بالحراكات الشبابيّة الفلسطينية التي برزت في السنوات الأخيرة. وقد علّق عليها الكثيرون آمالاً كبيرة، وخاصة أنها تزامنت مع تفاؤل عامّ رافق بداية الثورات العربية التي بدأت في تونس ومصر عام 2011، والتي اصطُلح على تسميتها بـِ "الربيع العربيّ".

كانت الروح "الثورية" التي طغت على هذه الحراكات في شعاراتها وممارساتها مؤشرًا لروح تغيير ما، وخاصة على الصعيد الفلسطيني الداخلي، فركّز الحراك في الضفة الغربية على مطلب إنهاء الانقسام

بالاضافة إلى نضاله ضد إنهاء الاحتلال. وحاول الحراك الشبابي في الداخل تحدي حالة الفتور بين الأحزاب من ناحية، ومواجهة الدولة مواجهة مباشرة من ناحية ثانية، بعد أن شهد الداخل الفلسطيني حالة من الترهل، وخاصة بعد أن تحوّلت مظاهرات لإحياء مناسبات وطنية إلى ما هو أشبه بالفولكورية منها إلى مظاهرات للتصدي والتحدي.

أما بخصوص تجزئة الفلسطينيين، فكانت هناك مجموعات شبابية حاولت تحدي هذه الحالة من خلال نشاطات جمعت شبابًا وشابات من الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم؛ كما في حالة مسيرة "العودة" التي انطلقت من جنوب في لبنان في الـ 15 من أيار عام 2011، ومن الجولان في سورية في الخامس من حزيران، والتي انضم إليها كذلك شباب وشابات من الداخل الفلسطيني.

بالطبع ساهم في كل هذا، بالإضافة إلى المناخ "الثوري" الذي ساد العالم العربي، استخدامُ وسائل اتصال حديثة، وهو ما سهّل -من ناحية- التواصلَ بين مجموعة الشباب، ومن ناحية أخرى ساهم في نشر نشاطاتهم وحراكهم على الشبكة ليصل إلى العالم.

لقد كانت هذه الأجواء محفزًا لتناول قضية الحراك الشبابي الفلسطيني، وذلك من خلال تسليط الضوء بشكل خاص على مساهمتها في تحدي الظروف السياسية الراهنة للشعب الفلسطيني، ومحاولة استشفاف أفقها السياسي وقدرتها وَ/أو إرادتها على المشاركة في تصميم الوعي الفلسطيني العام. وقد رأينا -على الرغم من أننا لا نزال من الناحية الزمنية قريبين جدًّا من الأحداث- أن فترة كافية نوعًا ما قد مرت على هذه الحراكات، وهو ما يسمح بتقويمها. وحاولنا، من خلال دعوة للكتابة حول الموضوع، استقطاب عدد كبير من الآراء والمواقف وخاصة لناشطين وناشطات من هذه المجموعة، مركّزين في دعوتنا على الكتابة عن النجاحات والإخفاقات ونقاط القوة والضعف لدى الحراك الشبابي الفلسطيني، وذلك في محاولة منا للمساهمة في فتح النقاش حول هذه القضية، والاستفادة من تجاربها المختلفة.

تمركز هذا العدد من "جدل" في مقالات حول الحراك الشبابي الفلسطيني في أماكن وجوده في فلسطين والعالم العربي. ويعرض مساهمات تتناول الحراك الشبابي في الضفة الغربية وغزة، كما يحتوي العدد مساهمة حول الحراك الشبابي الفلسطيني في لبنان، بالإضافة إلى مقالات تتناول الحراك الفلسطيني في مناطق الـ 48. وللأسف لم نتمكن -على الرغم من المجهود الذي بذلناه- من الحصول على ورقة حول الحراك الشبابي في الأردن. كذلك لم نتمكن من الحصول على ورقة تتناول الحراك الفلسطيني في سورية.

تُجْمِع معظم المقالات على أن ما يُصطلَح على تعريفه بالحراك الشبابي الفلسطيني أخفق في تحقيق تغيير ملموس وجدّيّ في الثقافة السياسية الفلسطينية، وتحوّل -لأسباب سياسية واجتماعية محلية، إقليمية وعالمية- من أمل في التغيير إلى صورة هشة شبيهة نوعًا ما بهشاشة المؤسسة الفلسطينية وثقافتها باختلاف أماكن وجودها.

يدّعي الباحث أحمد عز الدين أسعد في مقالته أن هناك هشاشة بنيوية اعترت الحراكَ الشبابيَّ الفلسطيني، مَرَدُّها إلى عدد من العوامل الذاتية والموضوعية. ويرى أن الالتحام المجتمعي بين الشباب والبنية الفلسطينية الجمعيّة أدى إلى حالات تأثير وتأثُّر، سلبًا وإيجابًا، بحيث انعكست البنْية الفلسطينية بكل إشكالاتها وتشظّياتها وهشاشاتها على بنْية ووعي الحراك الشبابي الفلسطيني، وقد ورث الحراك الشبابي (على نحوٍ طوعيّ غير واعٍ) هذه البنية التي تحولت إلى عطب يقوّض مبنى الحراك الشبابي الفلسطيني. ويضيف أن ثمّة عوامل أخرى ساهمت في ترسيخ هذه الهشاشة، ومنها فشل هذا الحراك في الهيمنة على فضاء عامّ مدينيّ للقيام بفعل الحشد. كذلك أدى الشرخ الجغرافي بين الضفة والقطاع إلى بتر طاقة الحراك الشبابي الفلسطيني. ينضاف إلى هذا اقتصارُ الحراك الشبابي على فئة معيّنة من الشباب وعدم قدرته على أن يكون شاملاً للشرائح الشبابية الفلسطينية كافة.

يتفق الباحث جبريل محمد مع خلاصة مقالة سابقه، ويرى أن التطورات الإقليمية والمحلية، ولا سيّما ما بعد مفاوضات مدريد ومن ثم الالتفاف عليها باتفاق أوسلو، أحبطت الشباب، وأفضت إلى مرحلة جديدة من العمل في أوساط الشباب قادتها السلطة، وقد أدت هذه التغييرات إلى انتشار عدوى اللا مبالاة وروح الخلاص الفردي، والذي تفاقم بتأثير من المنظمات الأهلية التي اعتمدت خطابًا نيوليبراليًّا تجاه الشباب. ويضيف جبريل أن انسداد الحقل السياسي الفلسطيني عمّق اللا مبالاة والاحباط لدى الشباب، وعزز لديهم العزوفَ عن العمل العام. كما ساهمت القوى السياسية -وإنْ ظهرت كداعمة للحراك في تقويضه من الداخل- في محاولة تجيير الحراك لصالحها. وفي النهاية، يَخْلص جبريل إلى أن الحراك الشبابي في الأراضي الفلسطينية لم يكن سوى محاولة تقليد عاجزة للحراك الشبابي العربي. وقد استثنى الحراكَ الشبابي لفلسطينيّي الـ 48، وإنجازَهم -ولو الجزئي- في التصدي لمخطط برافر، من هذه القراءة السوداوية.

وفي محاولة لقراءة وتقييم الحراك الشبابي لفلسطينيّي الـ 48، ولا سيّما ذلك المتعلق بـِ "مخطط برافر"، يكتب الناشط خالد عنبتاوي أنّ هناك ميزات ثلاثًا تَمَيّز بها هذا الحراك: الأولى هي العفوية؛ إذ نشأت المبادرة على نحوٍ عفويّ، ولم يكن لهذه المبادرة قيادة محددة أو عنوان محدد، واعتماد هذا الحراك على التفاعل مع الميدان أكثر من اعتماده على خطة مُعَدّة مسبقًا. الميزة الثانية المسؤوليةُ والتواضع في الدور والأداء؛ إذ وضعت الهدف الرئيسي لها المساهمة في إنجاح "يوم الغضب" الذي أعلنته لجنة المتابعة، وفي هذا إشارة مهمة أن المبادرة لا تسعى للتصادم مع القوى الوطنية القائمة. والميزة الثالثة أن الحراك نجح في تجاوز خطاب التضامن مع النقب، وتعامل مع قضية "برافر" كقضية وطنية عامة. وفي تحليله للحراك الشبابي ومستقبله، من خلال النظر لتجربة "برافر لن يمر"، يضيف عنبتاوي أنه من الضروري -بغض النظر عن حجم الدور الذي مثّله هذا الحراك في تجميد القانون- التعاملُ مع هذا الحراك كحالة لا كحدث عابر. كذلك يعتقد أنّ تعامل الحراك مع الأطر السياسية الفاعلة يُعتبر نموذجًا ذا دلالات إيجابية، وذاك طبعًا لا يمنع استمرار نقد الشباب لهذه الأطر ودور

الحراكات الشبابية، في تحدٍّ مستمر لها من حيث الخطاب والممارسة. وعلى الرغم من التفاؤل والإيجابية عند تناول حراك "برافر لن يمر"، يشير عنبتاوي في نهاية مقالته إلى قصور هذا الحراك عينيًّا، وإلى ضرورة الاستفادة من إيجابيات التجربة ومن قصورها لتتراكم وتستديم.

وحول أهمية التأمل في الحراكات الاجتماعية والسياسية الخاصة بفلسطيني الـ 48، يكتب الباحث عبد الله البياري أن هذه "الجماعة الفلسطينية" ليس منوطًا بها مواجهةُ الإزاحة الاحتلالية فقط، ولكنها تواجه الإزاحة التي يتعرض لها الإنسان والزمان والمكان الفلسطيني من الوعي والإدراك العربي. فـَ "الجماعة الفلسطينية" في الداخل المحتل تقع على خط المواجهة الدائم مع منظومة الاحتلال /الإحلال التي تزداد تغوُّلًا، كما تمثل تَمَظْهُرًا للتطورات السوسيولوجية للمُستعمَر، وكذلك يخضع بدرجات مختلفة لحدود القبائلية والعشائرية والعائلية والحزبية. ويرى البياري أن وجود حراكات شبابية على الأرض يُعتبر مؤشرًا على تأكيد هذه المجموعة من الفلسطينيين على تشكُّل ذاتهم الجمعية الفلسطينية. ويتناول في مقالته ميزتين في هذه الحراكات؛ الأولى تتعلق بتجمع غير ممأسس وغير تراتبيّ، والثانية قدرته العالية على استغلال مفهوم الفضاء العام المديني المحتل لصالحه. وفي تناول البياري للصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك الشبابي الفلسطيني، في سياقه الخاص، يتطرّق إلى عقدة "كاريزما الفرد" التي تُعَدّ إفرازًا لكاريزما الحزب والجماعة والقبيلة والعشيرة والحركة والمنطقة والعائلة، والى الطريقتين اللتين يواجهه بهما الإسرائيلي عند تحركة؛ إحداهما الطريقة المباشرة، والأخرى موازية -وهي استعمال نفس النسيج الفلسطيني، على نحوِ ما حدث في مواقف رؤساء السلطات المحلية وبعض القيادات العربية التقليدية ورجال الدين.

أما الزميلة فداء شحادة، ومحررة هذا العدد، همّت زعبي، فقد حاولتا قراءة الحراك الشبابي الفلسطيني من وجه نظر نسوية، وذلك لحضور الشابات حضورًا جليًّا في هذا الحراك. وتشيران أن هذا الحضور يشكّل دليلاً واضحًا على زيادة في حضورهن في الساحة السياسية الاجتماعية الفلسطينية من جهة، ولكن هذا الحضور يستحضر، في الوقت نفسه، عدة أسئلة وقضايا تستحق البحث.

وتحاولان من خلال المقالة التطرق إلى بعض الأسئلة، كتلك المتعلقة بنوعيّة هذه المشاركة، وعمّا إذا كان حضور الشابات يعني بالضرورة أنهن شريكات متساويات في هذا الحراك، وعمّا إذا كان هذا الحضور يساهم في تغيير علاقات القوة المهيمنة على أساس النوع الاجتماعي في مجتمعنا، وفي نسونة الحراك الشبابي. كذلك تتوقفان في مقالتهما عند دلالات بروز الشابات في التغطية الإعلامية العربية والعبرية. وتتطرقان أيضًا إلى أسباب استهداف الشرطة للشابات في المواجهات. وتَخْلص كاتبتا المقال إلى صورة غير متفائلة نوعًا ما، فتستعيران من الحركات النسويّة نضالها ضد الفصل بين الحيّز العام كحيّز سياسي، والحيّز الخاص كحيّز اجتماعي /شخصي /عائلي، في محاولة منهما لتحقيق تغيير جوهري في القيم المجتمعية، باتجاه مساواة النوعين المجتمعين ومشاركة متساوية للحيّزات التي يعيشونها، وقد حاولتا من خلال هذه الاستعارة أن تحللا الحراك الشبابي من وجه نظر جندرية، وخَلصتا الى أن فشلاً مشابهًا أصاب الحراك الشبابي الفلسطيني. ففي حين نجحت الحركات النسويّة، عمومًا، في إخراج النساء إلى الحيّز العام، لم تنجح في إدخال الرجال إلى الحيّز الخاصّ. ووجدتا أن الحراك الشبابي الفلسطيني عامة أعاد بناء النمط نفسه؛ فخرجت الشابات إلى الحيز العام، وحاولن بكل قواهن المشاركة فيه مشاركة كاملة، فكنّ من المبادِرات والمنظِّمات والمشارِكات في النشاطات السياسية العامة، وكذلك الأمر في النشاطات السياسية الاجتماعية النسويّة. في المقابل، لم يذوّت الشباب ضرورة حملهم للهمّ الاجتماعي عمومًا، والنسوي على وجه الخصوص، كجزء من مشروعهم السياسي. ومنعًا للتعميم، تكتب شحادة وزعبي عن حالات تستثنى من العامّ، وتحاولان أن تسلطا الضوء على خصوصية هذا الاستثناء، أملاً في أن يتوسع هذا الهامش لأنه ضروري للوصول إلى إحداث تغيير اجتماعي سياسي واسع.

لا يقدم تحليل أنيس محسن صورة أفضل، حين يكتب عن الحراك الشبابي الفلسطيني في لبنان؛ إذ إن ضعف الوضع الفلسطيني عامّة، وفشل الفصائل في تحقيق حد أدنى من مطالب اللاجئين على المستوى الوطني، وتحسين أوضاعهم الحياتية على المستوى المحلي، كلّ هذا دفع الشباب إلى

الانفضاض عن الفصائل وتشكيل حراكات شبابية، تحاول ملء الفراغ الناشئ عن ضعف الفصائل، لكن على نحوٍ فوضوي قابل للاستغلال. ويضيف أن استثناء اللاجئين عمليًّا من المشارَكة في بحث مصيرهم في المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل، منذ مؤتمر مدريد في عام 1991، وتهميش الفصائل العاملة في لبنان لهم، وعدم الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ومطالباتهم بتحسين أوضاعهم، والاستمرار في استخدامهم في المزايدات الفصائلية، والتمييز ضدهم اقتصاديًّا وقانونيًّا في لبنان، كلّ ذلك خلق حالة من الإحباط لديهم، ودفع بعضهم إلى المطالبة بِـ "حق الهجرة"، بينما البعض الآخر بات همّه الأساسي تحسين ظروف الحياة في المخيم، وقد تحول "حق العودة" لديهم من حلم قد يتحقق، إلى حلم مستحيل لا يمكن تحقيقه.

وعلى الرغم من شعور الشباب بأنهم منسيون كلاجئين وغير مُدْرَجين، في حقيقة الأمر، ضمن ما طُرِح ويُطرَح من حلول للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من إحباطهم، فإنه في ظل الأزمات الكبرى (كما خلال العدوان الأخير) يمكن للشباب الفلسطيني في لبنان، الذي بات أكثر استقلاليةً عن الفصائل، أن يضع جانبًا ومؤقتًا همومه الخاصة، وأن يعمل في إطار عام. وبالتالي يخلص إلى أنهم -إذا وُجدت ظروف موضوعية تتيح لهم القيام بمبادرات وطنية- مهيَّؤون للقيام بها، ومبادرون إليها في كثير من الأحيان.

مقابل التجارب التي تناولتها معظم مقالات هذا العدد، والتي تتشارك معظمها في عدم تفاؤلها، تستحضر تجربة "متحرّكين" نوعًا من الأمل، وقد يعود هذا إلى تعلّمها من تجارب سابقيها أو لصغر سنها نسبيًّا (تشرين الثاني 2013)، وربما لاختيارها هدفًا موحِّدًا وواحدًا يجتمع عليه جميع الأعضاء والعضوات، ومع هذا ما زال من المبكر الحكم عليها. ويكتب خليل غرة، أحد أعضاء المجموعة أنه وراء مجموعة "متحرّكين" يقف شُبّان وشابّات من مختلف أماكن الوجود الفلسطينيّ في الوطن والشتات. تسعى المجموعة لإحداث التغيير على المستوى السياسيّ والاجتماعيّ في فلسطين، متخطيةً الصورة النمطية التي عزّزتها حالة العزلة وفرضتها سياسات الاحتلال علينا كشعبٍ واحد، وتهدف

أيضًا إلى كسر الهُويّات الفرعية المناطقية الناتجة عن التقسيمات الاستعمارية. إحدى أهم أدوات "متحرّكين" هو التواصل الفلسطيني- الفلسطيني الذي تعتبره المجموعة وسيلةً لا هدفًا، ليصبّ ذلك كلّه في محاولة لتعزيز وبناء الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة الجمعيّة. ووضعت المجموعة في سلّم أولوياتها معالجة قضية انتهاك الحقّ في حرية الحركة والتنقل؛ وهي قضية تمسّ أبناء الشّعب الفلسطينيّ كافة، ولا ينحصر تأثيرها في مجموعة بعينها. ويضيف غرة أن المجموعة اختارت آليّتين للعمل؛ تتركز الأولى في كتابة أوراق سياساتية حول موضوع الهُويّة وانتهاك الحق في الحركة والتنقل، لتقدمها لمؤسسات فلسطينية وعالمية. أما الثانية، فتتعلّق بحملات إعلامية تسعى من خلالها إلى بناء حملة مناصرة شعبية ومرافعة دولية بخصوص القضية.

ويتطرق غرة من خلال مقالته إلى التحدّيات التي واجهت وما زالت تواجه "متحرّكين". ومنها تعدُّد الأولويات والأفكار والهموم والمسؤوليات بين أعضاء وعضوات المجموعة، وبخاصة على ضوء حضورهن من مناطق مختلفة ذات واقع سياسي اجتماعي مختلف. كذلك يشكل اختلاف المشارب الفكرية التي ينتمي إليها أفراد المجموعة تحدّيًا إضافيًّا. كما يتناول أساليب تعتمدها المجموعة لتتجاوز هذه التحدّيات. ويختتم المقالة بافتراض يقوم على أن مواجهة الحواجز ومعيقات التنقل والحركة، التي تواجه الفلسطينيين في أماكن وجودهم كافة، كفيلة بتشكيل أساس وطني مشترك متلاحم بدل الغرق في التفاصيل المحلّيّة والقضايا الفرعية.

نقد الحراكات الشبابية الفلسطينية الفاعلة اليوم في المجتمع الفلسطيني، كما جاء في مقالات هذا العدد، لا يرمي إلى التقليل من أهميتها أو التقليص من دورها، بل على العكس من ذلك، ما هو إلا مؤشر على أهمية الدور المتوخى منها سياسيًّا واجتماعيًّا. ونتمنّى أن تضاف هذه المساهمة إلى مساهمات أخرى تتناول دور الشباب والشابات الفلسطيني تاريخيًّا، لتساهم في تعميق فهمنا للتجربة الفلسطينية الشبابية في تراكميّتها لا في آنيّتها فحسب. وكذلك نتمنى أن يكون في نقدها هذا

استفادة من أجل النهوض بها على النحو الذي يتناسب مع ضرورتها للنهوض بالمجتمع الفلسطيني عمومًا.

* **همّت زعبي** ناشطة نسويّة وطالبة لقب ثالث في العلوم الاجتماعية في جامعة بن غوريون - بئر السبع.

في سوسيولوجيا هشاشة الحراك الشبابي الفلسطيني

أحمد عزّ الدين أسعد*

تتناول هذه المقالة ظاهرة الحراك الشبابي الفلسطيني (في الضفة الغربية وقطاع غزة) بالتحليل السوسيولوجي النقدي. وتفترض وجود هشاشة بنيوية اعترت الحراكَ الشبابيَّ الفلسطيني، تعود إلى عدد من العوامل الذاتية والموضوعية. وتبدأ ا المقالة باستحضار أفق تاريخيّ للحركة الشبابية الفلسطينية كمقدمة للولوج في قراءة ظاهرة الحراك الشبابي الفلسطيني، ثم يتطرق المقال إلى الحراك في مرحلة كسوف المشروع الوطني الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو.

لم يقتصر الحراك الشبابي الفلسطيني على تاريخ الـ 15 من آذار عام 2011، وإنما كان الشباب الفلسطينيون بحراكهم السياسي والاجتماعي والثقافي والعسكري سابقين لتاريخ إعلان انطلاق الحراك الشبابي الفلسطيني عام 2011. لقد استطاع الشباب الفلسطينيون إنشاء جسم تمثيلي لهم ممثَّلاً بِـ "اتحاد طلبة فلسطين" عام 1959. ينضاف إلى هذا صعودُ نجم الحركة الطلابية الفلسطينية مطلع سبعينيات القرن المنصرم، مع تأسيس الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقام الشباب بحراك واسع وكثيف في منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب السياسية، كما كان للشباب الفلسطينيين دور رائد في حراك الانتفاضة الأولى (1987-1993). وهذا ما يؤكد مقولة الالتحام المجتمعي بين الشباب الفلسطيني والبنْية المجتمعية الفلسطينية الجمعية.

إن الالتحام المجتمعي بين الشباب (وفيما بعد: الحراك الشبابي الفلسطيني مع البنية الفلسطينية الجمعية) أدى إلى حالات تأثير وتأثر سلبًا وإيجابًا، بحيث انعكست البنْية الفلسطينية بكل إشكالاتها

وتشظّياتها وهشاشاتها على بنْية ووعي الحراك الشبابي الفلسطيني؛ وذلك أنّ الحراك الشبابي مكوَّن من أفراد ومجموعات شبابية متعلمة ومتدربة ومثقفة بثقافة المؤسسة الفلسطينية الرسمية، التي تهيمن على البناءَيْن الفوقيّ والتحتيّ للمجتمع بالمفهوم الغرامشي الماركسي للأبنية، وتعاني المؤسسة من هشاشة وتشوُّه بنيويّ ورثه الحراك الشبابي بشكل طوعي غير واع، وتحوّل هذا التشوُّه البنيوي إلى عطب يقوّض مبنى الحراك الشبابي الفلسطيني. وقد سبق لفيصل درّاج الناقد الفلسطيني أن درس الثقافة الفلسطينية ومبناها في كتابه النقدي الموسوم "بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية"؛ والذي أوضح فيه أثر المؤسسة على الثقافة والوعي الفلسطينيَّيْن.

تجلّت هشاشة المؤسسة الفلسطينية وثقافتها في بنْية الحراك الشبابي الفلسطيني ووعيه السياسي، وانعكس ذلك واضحًا في تعدد خطابات وشعارات الحراك الشبابي، نحو: إنهاء الاحتلال؛ إنهاء الانقسا؛ إسقاط اتفاقية أوسلو؛ انتخاب مجلس وطني جديد؛ رفض التطبيع؛ قضية الأسرى؛ التمويل الأجنبي. تعددت الشعارات وتوزع خطاب الحراك الشبابي على الوطني والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي. (قد) يُعَدّ هذا التنوع في سياقات معينة غِنى؛ وذلك عندما تكون الإرادة الجمعية للحراك ذات أهداف ومصالح موحدة، لكن الإرادات المتعددة والمتنوعة لكل مجموعة من مجموعات الحراك أربكت خطاب الحراك الشبابي وأوهنته، مما جعله هشًّا، وسَهَّلَ سيطرةَ خطاب السلطة/ السلطتين في الضفة وغزة عليه.

كما ذكر سابقًا، قد يُعَدّ التعدُّدُ سِمَة إيجابية للقوة والتصعيد، لكن تعدُّد المجموعات الشبابية الفلسطينية المشكِّلة للحراك أفضى إلى هشاشة واضحة في بنْية الحراك؛ فالمجموعات الشبابية (الحراك الشبابي المستقل؛ فلسطينيون ضد التطبيع؛ فلسطينيون من أجل الكرامة؛ جائعون للحرية؛ شباب 15 آذار؛ تجمُّع 5 حزيران؛ شباب بنحبّ البلد؛ يلاّ ننهي الاحتلال) كانت كل منها محسوبة على تيار سياسي فلسطيني، أو مؤسسة رسمية، أو غير رسمية؛ وبذلك تأثرت تلك المجموعات بثقافة تلك المؤسسات وأزماتها ومشاكلها. فكانت كل مجموعة شبابية ذات توجهات سياسية وثقافية وعملية مختلفة عن

مجموعة أو مجموعات الحراك الأخرى، وهو ما سمح بتوليد هشاشة بنيوية في مبنى الحراك الشبابي الفلسطيني الذي أخفق في توحيد خطاباته وموقفه تجاه قضية معينة، أو مجموعة قضايا مشتركة للكل الشبابي، فكانت مجموعات تؤيد وأخرى تعارض، وافتقد عنصر الإجماع على قضايا مركزية كان بمقدورها أن تصلِّب عود الحراك الشبابي الفلسطيني. بذلك ظل الحراك الشبابي مشدودًا للثقافة السياسية الفلسطينية المأزومة والمتشظية، وهيمنت على الحراك البنى الأيديولوجية المتكلّسة في المجتمع الفلسطيني والبنى ما قبل الحداثية، حيث ظَلّ الحراك مشدودًا في حالات معينة للبنى التقليدية المهيمنة على المجتمع الفلسطيني.

استطاعت جملة من العوامل الأخرى تصعيد هشاشة الحراك الشبابي الفلسطيني؛ فقد فشل هذا الحراك في الهيمنة على فضاء عام مدينيّ للقيام بفعل الحشد ضمن حيّزه لممارسة طقوسهم السياسية والثقافية، وكان اختيار دَوّار المنارة في رام الله على شاكلة ميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين، ذا أثر في هشاشة الحراك؛ لاستباحة المؤسسة الفلسطينية الأمنية له أفقيًّا وعموديًّا بالإقامة مع الأفراد في الميدان، وبروز مجموعات شبابية محسوبة على المؤسسة الأمنية عملت في الميدان. أما في غزة، فقد قمعت المؤسسة الأمنية الحراك الشبابي واستدعت أفراده إلى التحقيق، وحُرمت مجموعات الحراك في غزة بالقوة من الهيمنة على فضاء عام.

كذلك أدى الشرخ الجغرافي بين الضفة والقطاع إلى بتر طاقة الحراك الشبابي الفلسطيني؛ فالحراك في غزة مقموع، وفي الضفة قابل للاحتواء. كذلك تعيش الضفة الغربية في معازل وبانتوستونات متفرقة يعجز الفرد عن مشاركة الحراك حشده وفعالياته؛ لصعوبة التنقل بين مدن الضفة والوصول إلى مركز الحراك في مدينة رام الله. كما أدى هذا العزل إلى اختلاف نغمة الاهتمامات لدى مدن الضفة. فاهتمامات الحراك في مدينة رام الله سياسية ثقافية، بينما في مدينة الخليل فهو اقتصادي أولاً ثم سياسي. أما في القطاع، فالاهتمامات بفك الحصار وإعادة الإعمار وإدخال المواد الأساسية قامت بتحويل الخطاب إلى خطاب إغاثيّ إنسانيّ.

كذلك أسهم اقتصار الحراك في فئة الشباب إلى تبنّي خطاب ما بعد حداثيّ في مجتمع ما قبل حداثيّ "مستعمرة ما بعد استعمارية"، وهذا نتاج لثقافة أوسلو وما بعدها، التي أدت إلى تفكك الوحدة الجمعية الفلسطينية بواسطة أدوات التمويل الدولي إلى خطابات شبابية ونسوية وعمالية وحقوقية وبيئية... إلخ، مما عزل الحراك الشبابي عن الكل الفلسطيني، وأسهم في عدم قدرة الحراك الشبابي على كسب ثقة الشارع الفلسطيني المهيمن عليه من مؤسسته الرسمية، والخائف من المؤسسة الاستعمارية التي تهيمن عليه وعلى مؤسسته الرسمية. لم يشمل الحرك الشبابي الشرائح الشبابية الفلسطينية كافة، وإنما اقتصر على أفراد ناشطين ذوي توجهات ليبرالية ويسارية ووطنية لهم نشاطهم السياسي والثقافي سابقًا. وغاب عن الحراك شبابُ الحركة الإسلامية، وبخاصّة شباب حماس لكون شبابها معرضين للاعتقال، وفي غزة كان الغياب لكونهم يتبنون رؤية وخطاب الحكومة المُقالة وهم امتداد لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تتولى زمام الحكم في القطاع. أما شباب حركة الجهاد الإسلامي، فلا يسمح وضعهم الأمني بالظهور على الملأ والمشاركة في الحراك. لأنّ المجتمع الفلسطيني يعاني من هشاشة في البنية والوعي والاستراتيجية، يتجلى مأزق الهشاشة في غالبية الفعاليات الفلسطينية المتولدة من رحم ذلك المجتمع؛ ولا بد من تكثيف ودعم دَوْر الروافع الثقافية والاجتماعية والسياسية والمؤسّسيّة السليمة من ثقافة الفساد الأخلاقي والسياسي؛ فتلك الروافع وفواعلها فقط بمقدورهما إعادة تصحيح المسار الوطني والقومي من خلال مقاربة ناضجة وفاعلة.

* **أحمد عزّ الدين أسعد**، باحث حاصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة – جامعة بيرزيت.

هل هناك حراك شبابي حقًّا في فلسطين؟

جبريل محمّد*

عُرف مصطلح "الشباب" كمفهوم واسع الانتشار في الأراضي الفلسطينية، إبّان الانتفاضة الكبرى عام 1987، فقد تكرر المصطلح بين وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، ليدلل على المنتفضين المنطلقين في شوارع المدن وحواري القرى متصدين لدوريات الاحتلال، أو في نشاطهم الاجتماعي الاقتصادي كمراقبة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، أو مساعدة الأسر المحتاجة، والمشاركة الفعالة في بناء البيوت التي هدمها الاحتلال أو الانخراط في تطوير المزرعة البيتية، "جاء الشباب أو ذهب الشباب أو خرج الشباب في مظاهرة"، كانت التعبيرات الأكثر سلاسة وتلقائية على ألسن الناس في تلك الأيام.

وللحقيقة فإن دور الشباب في الانتفاضة الكبرى لم يكن منقطعًا عن جذوره الممتدة إلى تربة خصبة من العمل الشعبي الجماهيري العام قبل انطلاق الانتفاضة، لا بل إنه استمد من انخراطه في المنظمات الطلابية واللجان التطوعية والنقابات العمالية خبرة ومعرفة استخدمها في نشاطه الانتفاضي، لتزيد ممارسته للعمل الميداني الانتفاضي من خبرته وتصقلها، لنكون إزاء حالة مثقفة ومستعدة للتضحية، إضافة لاستعدادها للانتظام العالي في المنظمات واللجان الشعبية التي تولدت في الانتفاضة. لقد سمح البعد الديمقراطي الشعبي العميق للانتفاضة الأولى بأن يكون دور الشباب محوريًّا، وأن تكون العلاقة بين الكادر الميداني والقائد الحزبي أكثر مرونة، جعلت من القائد الحزبي منظِّمًا ثانويًّا، ومن الكادر الميداني صاحبَ الإبداعات في أشكال المقاومة المختلفة. لقد تعلم القادة من العناصر كيف تدار المناشط

(الأنشطة) اليومية، وكيف يمكن تركيمها (مراكمتها)، وكان الشباب بهذا محورَ العمل الانتفاضي رغم شمول الانتفاضة لطبقات وفئات الشعب الفلسطيني كافة.

غير أن أثر التطورات الدولية والإقليمية -وأبرزها العدوان على العراق عام 1990- قد جعل من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية حالة ثانوية أمام التحشيد العسكري على العراق وما نتج عنه من تسيُّد للقطب الأوحد (وهو أمريكا)، ودخول القيادة السياسية الفلسطينية إلى مفاوضات مدريد ومن ثَمّ الالتفاف عليها باتفاق صفقة أوسلو، الأمر الذي بدد مفاعيل الانتفاضة، وأحبط الشباب، لتبدأ مرحلة جديدة من العمل في أوساط الشباب قادتْها السلطة الوليدة، فقد بدأت السلطة بتجنيد العديد من نشطاء الانتفاضة في الأجهزة الأمنية، فضلاً عمّن حصلوا على وظائف مدنية، لتنتشر عدوى اللا مبالاة وروح الخلاص الفردي، ولينفضّ الشباب عن أطُرهم التي بنوها بجهدهم ليعبئ الفراغَ منظماتٌ أهلية اعتمدت خطابًا نيوليبراليًّا تجاه الشباب، تحت دعوى الحاجة إلى التثقيف المدني وحلول النزاعات الأهلية ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي -على أهميتها- لم تستطع أن تنتج حركة شبابية أو وعيًا شبابيًّا عامًّا ومهيمنًا، حيث أثبتت نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 أنّ كلّ جهد المنظمات الأهلية لم يتضح أثره في صناديق الاقتراع عبر التعبير عن ضرورة الحياة المدنية، الأمر الذي لا زال يثير إشكالية بحثية لا بد من التعمق فيها.

لقد أدى انسداد الحقل السياسي الفلسطيني إلى حالة من الاحتقان وجدت في كارثة الانقسام متنفَّسًا لها، مما عمق اللا مبالاة والإحباط لدى الشباب، وعزز لديهم العزوف عن العمل العام، والسعي نحو مزيد من دروب الخلاص الفردي حتى كان ما عُرف بالربيع العربي، والذي كان قوامه الأساس الحراك الشبابي من أبناء الفئات المتوسطة والذين يمتلكون ثقافة ومعرفة متوسطة أو جيدة، لتستطيع هذه الحراكات -وخاصة في مصر وتونس- أن تهز عروشًا يئس كل السياسيين من إمكانية اهتزازها. ومع انتصار الثورة في مصر وسقوط مبارك، خرج الشباب الفلسطينيون عفويًّا إلى شوارع رام الله بأسماء حراكات مختلفة في مظاهرة كبيرة، ليحتفلوا بنصر المصريين، معبرة عن أملها في أن انتصار الثورة

المصرية لا بد أن ينعكس إيجابيًّا على القضية الفلسطينية، لكن المظاهرة كانت عاجزة عن رفع شعار واحد محدد للشباب الفلسطينيين يعبّر عن رغباته أو طموحاته، سواء في المجال الوطني التحرري أو في المجال الاجتماعي الديمقراطي. لقد تعددت الشعارات، وكانت مرتجلة، ولم يبرز شعار واحد على الأقل يشكّل ناظمًا للمظاهرة.

إلا أن مظاهرة الاحتفال بانتصار الثورة المصرية، ومعها التونسية، شكلت محفزًا لدعوات تشكيل حراكات شبابية فلسطينية، سواء نبع ذلك من مبادرات شبابية فردية، أو من متطوعي منظمات أهلية، أو من أحزاب ديمقراطية ويسارية. لكن سرعان ما انكشف تشتّت الشباب وضحالة وعيهم، رغم استخدام الشباب بمختلف توجهاتهم كلَّ وسائل وأدوات التدريب التي تلقوها من منظمات أهلية مختلفة، فقد أظهروا عجزًا واضحًا عن استلهام معيقات استكمال هذه الثورات، وهي غياب القيادة الناظمة للعمل، وغياب الشعارات الموحِّدة للجهد والموجِّهة له. دفعت حالة الارتباك هذه قيادةَ السلطة وتيارها المركزي إلى احتواء هذا الحراك وشَرذمته، وحصره في مواجهة الاحتلال ضمن المظاهرات الأسبوعية في بلعين ونعلين والنبي صالح وغيرها.

أما القوى السياسية التي -وإن ظهرت كداعمة للحراك- كانت تعمل على تقويضه من الداخل، من خلال الاختلاف على الشعارات ومحاولة تجيير الحراك لصالحها، فمنهم من طرح ضرورة التصدي للانقسام وإنهائه، ومنهم من عوَّمَ الموضوع تحت شعار "الشعب يريد إنهاء الاحتلال"، ومنهم من راح يطالب بالديمقراطية، وكثير من الشعارات التي لم تكن مدروسة أو قادرة على تجميع كتلة شبابية حول قضية معينة وحاسمة قابلة للتطبيق. ولم نجد حتى الآن حراكًا شبابيًّا يطرح حقوقًا اقتصادية اجتماعية خاصة بهذه الفئة -كالحق في العمل أو السكن وغيره.

حتى في معركة إضراب الأسرى الإداريين عن الطعام، لم نلاحظ حراكًا شبابيًّا واسعًا، أو مشاركة جِدّيّة للشباب في خيام الاعتصام، بالرغم من أن الأسرى ليسوا قضية خلافية، كما لم نجد حراكًا شبابيًّا فعالاً

ومستقلاً يساند نضال الأسرى. كذلك إننا نعيش حالة من جنون الاستيطان وعدوانه، لكننا لا نجد شبيبة تتصدى بشكل منظَّم وواعٍ لردع عربدات المستوطنين.

شكّل اختطاف الفتى محمد خضير وحرقه حيًّا من قبل المستوطنين شرارة كادت تشعل الأراضي الفلسطينية، وأظهر شبان القدس وضواحيها استعدادًا نضاليًّا عاليًا وقدرة على إرباك السلطة المحتلة؛ فقد استطاعوا شل الحركة في مدينة القدس لعدة أيام، كما استقطبوا حالة تضامن واسعة بين فلسطينيي 48 أربكت السلطة الإسرائيلية، ولولا أنها نفست الأمر في شن الحرب المجنونة على قطاع غزة لامتد الأمر إلى الضفة الغربية، غير أن دخول الحرب المسعورة على قطاع غزة حوّل اتجاه الحركة من المشاركة الفعلية إلى أعمال تضامنية مرتفعة الوتيرة، لكنها لم تَرْقَ إلى انتفاضة عامة وشاملة بقيادة وبرنامج يومي.

علاوة على هذا، لم يبرز الحراك الشبابي بروزًا فعليًّا في الفعاليات التضامنية مع القطاع، بل إن ما جرى هو انخراط عمليّ مع حالة عامة شاركت فيها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فلم نجد بيانات أو إشارات تدل على قوى شبابية متميزة داعية وقائدة لهذا التحرك الجماهيري، بل انخرط الجميع في حالة تضامنية عامة، وهو ما يكشف أن أي إطار تَشَكَّلَ وعنوانُه حراك شبابي لم يكن قد أعد نفسه لمثل هذه المتغيرات، وأن مستوى فعل الحراكات الشبابية قد خبا وارتضى أن يكون ضمن الحالة العامة لا قائدًا لها، أو محرِّكًا بارزًا فيها.

كل ذلك يجعلنا نستنتج أن الحراك الشبابي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن سوى محاولة تقليد عاجزة للحراك الشبابي العربي؛ فهو حراك جاء كردة فعل، لكنه لم يقرأ جيدًا ظروفه وأولوياته، وبهذا أصبح فرصة للاستخدام السياسي من طامحين، أو حتى عنوانًا لتصفية حسابات كما جرى مع الحراك الذي هاجم سياسات فيّاض الإفقارية من دون نتائج ملموسة سوى تسوية بين التيار المركزي في الضفة وفياض.

الاستثناء الوحيد الذي نجح وعبر عن وعيٍ بالقضية، وتحضيرٍ جيد لإنجاح المهمة، هو حراك الشباب من فلسطينيي 48 ضد مخطط برافر؛ فقد أنجز هذا الحراك مهمة جزئية تمثلت بوقف القانون، ولو مرحليًّا، وتخفيض وتيرة التحرش في النقب، بينما -بالرغم من تعدد مسميات الحراك الشبابي في الضفة- لا نجد أثرًا ملموسًا لإنجاز حقيقي، حتى على صعيد بناء الحراك نفسه.

هل ربّما يعود ذلك لتهديدات السلطة وأجهزة الأمن؟ ولكن متى كان لحركة ريادية أن تخاف من تهديدات؟ هل ربّما يعود إلى احتواء الفصائل للحراك؟ ولكن من يعلن نفسه مستقلاً ويمثل قطاعًا عريضًا من المجتمع، لا يتأثر بعمليات الاحتواء. هل ربّما يعود الأمر إلى ضعف القيادة (وهذا هو الأرجح)؟ فالقيادة الإدارية التي تدرب عليها الناشطون تختلف عن قيادة الحراكات السياسية والاجتماعية، وضحالة الوعي الرؤيويّ جعلت الوعي التقني هو السائد، وتجريف السلطة وفصيلها القائد للمنظمات القاعدية بين العمال والطلاب وغيرها أدى إلى هذا الهزال القيادي.

إننا لا نقدم هنا صورة سوداوية لتعميم حالة إحباط، بقدر ما ننبه العاملين في أوساط الشباب إلى المعيقات والمحاذير والتحديات التي تواجه الريادة الشبابية؛ فهذه الأمور لا يستطيع التصدي لها إلا فورة عقلية وذهنية دفاقة من الإبداع الذي يكسر القوالب الجاهزة، وينأى عن التقليد والمحاكاة نحو إبداع يلائم ضرورات النهوض بالحركة الشبابية الفلسطينية.

* **جبريل محمّد**، باحث فلسطيني.

كيف نقرأ الحراك الشبابي في الداخل؟ - "برافر" كمثال

خالد عنبتاوي*

سياق عام:

كانت الأيام والفترة التي عقبت الثورة التونسيّة والمصرية إيذانًا وانطلاقة متجددة لِما عُرف يومها ويُعْرَف اليوم بـِ "الحراك الشبابي" في الداخل. وكما نختلف على تقييم الحراك الشبابي في الداخل: إنجازاته وتسمياته وإخفاقاته وتقريبًا كل ما هو منوط به، قد نختلف في تحديد نقطة انطلاقه، وذلك أنّنا لا نتحدث بالمطلق عن حراك شبابيّ هرميّ منظّم ذي قيادة عينية، أو وجهة محددة وهدفًا محددًا وتنظيمًا محددًا، سوى أنه يضم فئة عمْريّة محددة. واذا كنا نصطلح على اعتماد التعبير "الحراك الشبابي"، فذلك لتسهيل توصيف ما جرى ويجري من تحركات من خلال عَنْوَنَتِهِ بكلمات مبسّطة، وهو بهذا مجْمَل المبادرات الشبابية المتنوعة والمستقلة حزبيًّا -وإن كانت تحوي مؤطَّرين حزبيًّا،- في قضايا متنوعة وتتفرع إلى مجموعات تأخذ تسميات مختلفة، ليس بالضرورة أن يكون ثمّة تنسيق بينها.

مع ذلك، يمكن التحديد أو الإشارة -بنظري- إلى الحراك الثوري العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 كمفصل أساسي ومحفّز لِما عُرف بعد ذلك بمبادرات الحراك الشبابي. إذ لم يتخلّف الشباب الفلسطيني في الداخل عن التأثر، ولو معنويًّا، بما أرساه المناخ الثوري العربي من أجواء ثورية مبدِّدة لحالة الإحباط والاستكانة، باعثةً شعورًا بالأمل أنّ بالإمكان التأثير على الواقع السياسي وتغييره.

وقد تلا تنظيمَ المظاهرات الداعمة للثورتين التونسية والمصرية بشكل مستقل (في أواخر يناير عام 2011) انطلاقُ العديد من التحركات والمبادرات الشبابية (دون تنسيق واضح بينها)، أحاول في هذه

المقالة القصيرة تناول أبرزها في السنتين الأخيرتين -حراك "برافر لن يمر"، محاولاً تسليط الضوء على هذه التجربة، ومميزاتها، ونقاط قوتها وضعفها، وتداعياتها على ما نصطلح على تسميته اليوم "الحراك الشبابي"، وعلى ما يمكننا أن نتعلم منها نحو تطوير هذا الحراك.

حراك "برافر لن يمر"

بهذه الكلمات البسيطة والمباشرة أطلقت مجموعة شبابية مبادرة ضد مخطط "برافر" الاقتلاعي في النقب، وقد تزامنت الحملة مع الإضراب العام الذي أعلنته لجنة المتابعة يوم الخامس عشر من تموز عام 2013، وأطلقت المجموعة صفحتها على الفيسبوك "إضراب الغضب 15 تموز" التي لقيت رواجًا لافتًا بين أوساط الشباب وتفاعلاً غير مسبوق في فترة زمنية قياسية معها. ولقراءة التجربة وتقييمها جيدًا، وكي لا تحمَّل التجربة ما لا طاقة لها به، لا بد من التوقّف عند أهم مميزاتها، التي يمكن إيجاز أهم عناصرها في ما يلي:

العفويّة- نشأت المبادرة على نحوٍ عفويّ، ولم تضع لنفسها أهدافًا محددة، باستثناء التصعيد في شكل وحجم النضال، من خلال تبنّي الدعوة لإغلاق مفترقات الطرق الرئيسيّة والاستعداد للمواجهة المباشرة مع أجهزة القمع، في سبيل وقف مخطط برافر، متحدية بهذا أجواءً سياسية مترهلة فقد فيها الناس والناشطون والناشطات أملاً في تغيير ما في الواقع. لم يكن لهذه المبادرة قيادة محددة، أو عنوان محدد، باستثناء صفحة الفيسبوك، واعتمد في خطواته النضالية اعتمادًا واسعًا على التفاعل مع النشاط والنضال في الميدان أكثر من اعتماده على خطة مُعَدّة مسبقًا -وربما كان هذا أحد أهم أسباب نجاحها أو نجاح الهدف الذي وضعته لنفسها إن صح ذلك.

المسؤولية والتواضع في الدور والأداء- كان الهدف الأساسي لاطلاق الحملة آنذاك المساهمة في إنجاح "يوم الغضب" الذي أعلنته لجنة المتابعة، وفي هذا إشارة هامة لا لبس فيها إلى أن المبادرة لم تَسْعَ في أي وقت من الأوقات للتصادم مع القوى الوطنية القائمة، على الرغم من وجود تحفُّظ لدى الشباب المبادرين أو الناشطين على أداء لجنة المتابعة وقصورها الواضح، لكن -عملاً بالإفادة من التجارب

السابقة واستخلاصًا لعبرها- آثر الناشطون في الحراك عدم التصادم المباشر، لأن ذلك لم يكن ضمن أولويتها، بل على العكس من ذلك؛ عملوا على كسب غطائها القيادي في كل أيام الغضب التي أعلنتها.

تجاوز خطاب التضامن مع النقب وسقفه: كانت القدرة على المواءمة بين النضالِ في النقب – خط التّماسّ والصراع الأساسي وصاحب هذه القضية المباشر- وسائرِ أوساط المجتمع الفلسطيني في الداخل، كانت أحد أهم العوامل التي ساهمت في نجاح المبادرة. ولعل كون قضية "برافر" مسألة تتعلق بالأرض والمسكن، وهي إحدى القضايا التي تصب في صُلب الصراع مع الدولة ويعاني منها الفلسطينيون في الداخل دون استثناء، لعلّه ساهم في جعل المواجهة مباشرة ومتطابقة بين النقب والجليل والمثلث، وكانت المواجهات ترجمةً لواحديّة القضية. وكان في هذا الشكل من النضال رسالة حادة أقضّت مضجع المؤسسة الصهيونية؛ إذ لطالما عملت في السنوات السابقة على حصر قضية "برافر" وأراضي النقب في النقب، وعلى عزل المجتمع في النقب عن المجتمع الفلسطيني عامة، وكذلك نجحت المبادرة الشبابيّة في تجاوز حالة الترهّل في داخل مؤسسات الإجماع الوطني الفلسطيني، الذي ساهم هو كذلك في حصر القضية في النقب من خلال تأسيس لجنة التوجيه لعرب النقب، في محاولة للفصل والتمايز عن لجنة المتابعة العليا ابتغاءَ خفض السقف.

وساهم هذا الوضع في تجاوز "خطاب التضامن" وَ "الأشقّاء" وجرى التعامل مع قضية "برافر" كقضية وطنية عامة. وقد تكون في نجاح هذا الحراك، وفي تحويله إلى قضية وطنية عامة، على المستوى الخطابي وعلى المستوى الشعبي الميداني، بدايةٌ لإحداث تغيير في الوعي الفلسطيني حول ضرورة توحيد النضال وتحدّي حالة الشرذمة والمحلية التي سادت في السنوات الأخيرة.

القليل حول المكتسبات:

قد لا يمكننا الجزم في أن مظاهرات الغضب الثلاث تُعتبر بداية لفصل جديد من النضال ومن الصراع بين المؤسسة الصهيونية والجماهير العربية في الداخل، ولكننا بالتأكيد نستطيع الادعاء أننا لم نكن ضمن سحابة عابرة. ويظهر ذلك إثر نجاح المظاهرات التي تلت الخامس عشر من تمّوز، فكان يوم الغضب

الثاني في عرعرة، الذي جاء بعد أقل من شهر عن يوم الغضب الأول (15.07.2013)، شاهدًا على بداية هذا المسلك الجديد، وكان نجاح يوم الغضب الثالث في حيفا (30.11.2013) والنقب تأكيدًا لبدء هذا المشهد الذي تحول فيه اسم "برافر" ليكون حديث الساعة، لا على مستوى فئة الناشطين/ات فحسب. وفي هذا نجاح لا تنبغي الاستهانة به، فلا يقاس نجاح مبادرة أو مظاهرة في عدد المتظاهرين والمتظاهرات فحسب (مع أهمّيّة هذا المقياس)، بل كذلك بالنوعيّة في التنظيم ونجاعة إيصال الهدف.

وقد نجح الحراك في فرض القضية على الساحة الدولية أيضًا، بعد أن رفع شعار "برافر لن يمر" في أكثر من 20 دولة عربية وأوروبية، وكان لهذا النجاح أثرٌ حَدا برئيس الحكومة، للمرة الاولى منذ سنوات عديدة، إلى تهديد المتظاهرين مباشرة أثناء تظاهرهم، والتطرق إلى حراك للفلسطينيين في الداخل بذات الساعة والأوان التي كان يسطّر فيها الشباب إرادتهم في الدفاع عن الأرض في حيفا وحورة في 30.11.2013.

نجح نضال الشباب في إرباك المؤسسة في ما يخصّ القانون المقترح، وأجّج التناقضات بين مكونات الائتلاف المختلفة إلى حدّ الإعلان عن تجميد عملية إقرار القانون وإعادته للتعديل وَفقًا للمتغيرات.

كيف نرى المستقبل من خلال "برافر"

سنختلف كثيرًا ونتفق قليلاً على تقييم "النجاح"، أو على دلالة تجميد القانون، وعلى ما إذا كان ذلك قد جرى بفعل المظاهرات أم لأسباب غير متعلقة بها أساسًا. لا أحد يستطيع التأكيد أو النفي مطلقًا في الأمر، ولكن من المهم في هذه المرحلة الوقوف عند مسائل هامة لن يستقيم أي تحليل أو تفكير في الحراك الشبابي ومستقبله دون الالتفات اليها:

- **الحالة التراكميّة (بين الحادثة الفردية والحالة الجماعيّة):** يجب التمييز بين الحادثة والحالة، إذ إننا لسنا بصدد حادثة عابرة ومظاهرة ذات طابع غير تقليدي منعزلة عن مجمل سياقها؛ فبنظرة سريعة إلى سير الأمور منذ مظاهرات الغضب الأولى (15.07.2013) نجد أن المظاهرات التي لا تنتهي

باحتكاك أو مواجهة مع القوات القامعة باتت الاستثناءَ، وأنّ الأخرى هي القاعدة: ثلاثة أيام غضب متتالية؛ جمعة الشهيد أبو خضير؛ العدوان الأخير على غزة؛ أحداث الشهيد خير حمدان. قد يكون من السابق لأوانه الإشارة أن هذه كانت بداية لرسم علاقة جديدة بين الفلسطينيين في الداخل والمؤسسةِ الاسرائيلية، ولكنها بدون شك مؤشر أن المسألة تجاوزت الحادثة وارتقت إلى حالة عامة، ولا شك أن هذه الحالة الجديدة فرضتها الظروف المحلية والإقليمية في آن واحد.

- **العلاقة مع العمل النضالي المؤطّر**: لا شك أن وجود الكثير من المبادرات نتج، في ما نتج، من قصورٍ شابَ أداءَ جميع الأحزاب الفاعلة في الساحة، وبفعل كثير من النقد والملاحظات التي وُجّهت لأدائها في الكثير من القضايا، لكنْ بين هذا وافتعال "العدائية" معها بون شاسع، وفيه تبسيطٌ للواقع باختزاله بمقولات عدائية وإلغاءٌ لجميع أشكال النضال التي قامت بها الأطر السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني منذ نشأته. وعلى نحوٍ ما أسلفت، يمكن التعاطي مع نموذج حراك برافر في التعامل مع هذه المسألة، باعتباره عملاً مكملاً بين الحراك والمتابعة والأحزاب على صعوبته، على أنّه كان عاملاً شكّلَ نقطة إيجابية له وتضاف إلى رصيده. وقد يكون في نجاح هذا الحراك على وجه الخصوص إشارة إلى أهمية هذه العلاقة المكمّلة بين الحراكات الشبابية والعمل النضالي المُمَأْسَس.

- **بين برنامج العمل والخط السياسي:** لفهم أعمق للحراك الشبابي وآفاقه المستقبليّة، ثمّة حاجة إلى التمييز بين اعتبارِ الحراك الشبابي مساحة وحيّزًا لطرح برنامج عمل لقضيّة نضالية كفاحيّة عينيّة، وطرْحِهِ لمشروع سياسي ذي خلفية فكرية أو أيديولوجية؛ فليست الثانية من أهداف أو تطلعات الحراك الشبابي ولا يجب أن يُحْصَر فيها، بل تكمن ميزته في ارتباطه بالنضال الشعبي وباختطاط أدوات جديدة في العمل الشعبي الكفاحي، غير المفرغ بطبيعة الحال من الفكرة السياسية، وهذا لا يعني مطلقًا عدم قدرته على التأثير على طروح الأطر السياسيّة الفاعلة ومنظوماتها الفكريّة، بل إنّ الأمر على العكس من هذا، فحضوره في الساحة النضالية ونجاحاته في نضالات عينيّة قد تنتج عمليّة تبادليّة إثرائيّة بين الطرفين دون أن يلغي أحدهما هدف الآخر أو دَوْرَه.

- **التوسع بين الطبقات الشعبية:** في اعتقادي، ستظّل هذه المعضلة تواجه أي حراك أو مبادرة شبابية؛ فمسألة احتساب الثمن، بما يتضمّنه الأمر من تفكير في حسابات جَنْي الربح وتلقّي الخسارة، أو حسابات الاستفادة والتضرُّر، متمثّلةً في الوقوع في حيرة وتخبّط ما بين **الحاجةِ** إلى التوسّع من أجل التأثير على جميع الفئات والطبقات الشعبيّة، وعدم حصر الحراك في دائرة الناشطين والناشطات كما يَحدث، و**المحافظةِ** على سقف النضال المطلوب، تلك ما هي بالمسألة الهيّنة مطلقًا. وقد كانت هذه النقطة، على وجه التحديد، قصورًا في حراك برافر؛ إذ على الرغم من أن الأعداد المشاركة فاقت التوقعات، انحصرت -بمعظمها- في شريحة الناشطين والناشطات.

- **الاستمرارية والتراكمية:** معيار نجاح الحراك الشبابي يكمن -في اعتقادي- في التراكميّة في العمل، لا في التوسع وَ/أو الاستدامة فحسْب، على الرغم من أهميتهما. فقد تَقْصر التجربة العينية للمبادرات الشبابية وقد تطول، لكن الأهم أن نُراكِمَ عليها تجاربَ أخرى وسوية تنتج حالة أخرى تؤسس لحالة تليها وهكذا... وفي السعي نحو التراكمية، يجب أن يؤخَذ بجِدّيّةٍ معطى التوسع في سبيل التأثير على جميع الفئات والطبقات الشعبيّة كآليّة لضمان الاستمراية، وكمعيار لنجاح التراكمية في الوقت ذاته.

- **بين استيراد الأمل وخصوصية الموقع**- من الضروري الإشارة الى أهمّيّة خصوصية المواقع في حديثنا عن الحراك الشبابي، وعلى الرغم من تأثر الحراك في الداخل الفلسطيني -كما أسلفنا- بالسياق العربي العام، فإنه من الضروري لنجاحه واستمراره أن يعمل ضمن سياقه المحلّيّ وخصوصيته إلى جانب التأثر المعنوي من السياق العام وعدم التقوقع الفكري.

كان أحد الأخطاء (أو لنقل: الانبهارات السريعة) التي وقعت فيها بعض المبادرات الشبابيّة (الفلسطينيّة بعامة، لا تلك التي في أراضي 48 فحسْب) التسارع في فكرة تقمّص نموذج "ميدان التحرير"، والارتباط -ولو ذهنيًّا- بشكله، وهذا مبرّر، بإغفال (غير مقصود) للسياقات المختلفة بين الواقعَيْن: واقعٍ ينتفض فيه شعب في سبيل التحرر من الاستبداد، بغية التحوّل الديمقراطي الاجتماعي

وإنجاز العدالة الاجتماعيّة والاستقلال، وواقعِ حركة وطنيّة تقاوم في سبيل التحرر من الاحتلال والاستعمار، بما يحويه من أغلبيّة مجتمعية قامعة كذلك؛ واقعٍ أنهى فترة الاستقلال الوطني والسيادة (وإنْ بالمعنى التجريدي)، وواقع لشعب يفقد أبسط مستويات السيادة الوطنيّة.

****

ما هو مؤكد أن الأشهر القليلة التي كثّف فيها الفلسطينيون نضالهم، وبخاصة ضد مخطط برافر، وقد شكلت هذه الحالة قلقًا حقيقيًّا لدى المؤسسة الإسرائيلية من هذا النضال والذي جاء على شاكلة استنفار أمنيّ وتجنُّد كبير لقوات الشرطة وتصريحات الساسة، تلك الأشهر كانت مؤشرًا وإلهامًا وأملاً لا يجب الاستهانة بها؛ فقد تركت التجربة أثرًا في نفوس وإرادة الشباب في تحويل النضال إلى ما يتجاوز التضامن والتعبير، إلى معادلة ضغط تشكّل وتؤثر على الميزان السياسي، وتساهم في إحداث تغييرات حقيقية في إطاره.

والسؤال الأصعب (وربما الأهم)، والذي علينا مواجهته بِتَرَوٍّ، يبقى حول ماهية الخطوات القادمة في هذا المسلك الذي ساهم الحراك في اختطاطه، وحول الكيفيّة التي من خلالها يمكن لهذا الحراك أن يُراكِمَ ويستديم، وأن يؤثر على النضال الفلسطيني ومشروعه السائد. ولا أعتقد أن السؤال موجَّه إلى "ناشطي برافر" على وجه الخصوص. وقد حاولت من خلال هذه المقالة المقتضبة أن أسلّط الضوء على بعض الاستنتاجات أو التقييم للتجربة، على أن الأهم هو في التعلّم من خلال الميدان والعودة لتقييمه، ثم العودة إليه، دون الفصل بينهما، فالميدان -إلى جانب أنه ترجمة للفكرة- هو منتِجٌ ومغذٍّ لها وجزء منها، لا رافدٌ إلى جانبها فحسْب.

* **خالد عنبتاوي**، ناشط شبابي ومركّز اتحاد الشباب الوطني الديمقراطي.

تأملات في الحراك الشبابي الفلسطيني

عبد الله البياري*

تأسست النظرة العربية إلى "الفلسطيني" على ديناميات خطابية تضعه في أحد موضعين: مَوضع مَن باع أرضه وعاش مغتربًا (وليس منفيًّا) في وضع مادّيّ أفضل من أهل البلد /المنفى، بل وأكثر، انتفع من وضعه الاقتصادي /السياسي ليضمن ديمومة البيعة، أو موضع مَن بات متأسرلًا لدرجة لا تفرقه فيها عن باقي النسيج اليهودي ضمن استدعاءات نمطية فوتوغرافية أوروبية بيضاء، وصلت بإحدى القنوات الإخبارية العربية ("العربية") وصف "فلسطينيي الداخل" بأنهم "إسرائيليون من أصول عربية". وبين تَيْنِك الصورتين المتخيلتين، اللتين أسست لهما نكبات متتالية في الواقع العربي ليس أقلها اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وتنامي مفهوم "الدولة القُطرية" (الدولة القومية) التي ترى القضية الفلسطينية حملًا غير بنيوي؛ يظل من الجلي في عدم موضوعية تلك النظرة وتحيزها أنها أغفلت -في ما أغفلت- من حسابها تمامًا واقع "فلسطينيي الداخل المحتل"، وتحديدًا أراضي الـ 48؛ وبالتالي يغدو التأمل في الحراكات الاجتماعية والسياسية (وليس فقط التنظيمات السياسية والحزبية) الخاصة بالفلسطيني في مكانه /فلسطين مُدافعًا عن زمانه الفلسطيني /هُويّته مهمًّا، لا لأن تلك "الجماعة الفلسطينية" (بالمنطق الأنثروبولوجي) منوط بها مواجهة الإزاحة الاحتلالية فقط، ولكنها تواجه الإزاحة التي يتعرض لها الإنسان والزمان والمكان الفلسطيني من الوعي والإدراك العربي.

فـَ "الجماعة الفلسطينية" في الداخل المحتل تقع على خط المواجهة الدائم مع منظومة الاحتلال /الإحلال التي تزداد تغوُّلًا، يعيد تفاصيل بنيوية من الحكم العسكري، ضدهم، كما تمثل تمظهرًا للتطورات

السوسيولوجية للمُستعمَر، كمجتمع واقع تحت الاحتلال وأنظمة الضبط والرقابة والنفي والهندسة، ومُقحم في عملية سياسية حداثية يقع هو على الطرف الأدنى منها، كما أنه خضع بدرجات مختلفة لحدود القبائلية والعشائرية والعائلية والحزبية (ويمكن أن نضيف إليها الاقتصادية) في التعبير والفعل.

ومع تزايد المواجهات مع المنظومة الاستعمارية، تعرّف فلسطينيو الداخل المحتل على مَواطن قوتهم. ويمكن إحالة تغوُّل الدولة ضد تلك الجماعة إلى كونها (أي الجماعة الفلسطينية) باتت أقدر على تأكيد ذاتها الجمعية، لا فقط من خلال الحراكات والعمل السياسي الحزبي المُمَأْسَس، والذي يعمل في فضاء المؤسسة الإسرائيلية السياسية -وإن عارضها من داخلها-، وإنّما جاء التأكيد من خلال وجود حراكات شبابية على الأرض، تقوم على أساسين: أوّلهما خلق تجمع ممثل للجماعة الفلسطينية غير مُمَأْسَس، وغير هيراركيّ، قليلة هي مشتركاته مع المنظومة المؤسسية السياسية الإسرائيلية من حيث البنية الإجرائية، ممّا ضمن له ديناميكية وفاعلية أكبر في التأثير، كما حدث في مواجهة مشروع برافر، وهي المواجهة الحراكية التي تفتح بابًا لثاني الأساسين: قدرته العالية على استغلال مفهوم "الفضاء العام" المديني المحتل لصالحه من خلال كسر نفي الفلسطيني عن حيّز الحداثة في المدينة الإسرائيلية، كما حدث في مواجهات "برافر" وَ "دعم غزة" الأخيرة، حيث نُقلت المواجهات إلى المكان الحداثي من مدينة حيفا (شارع المقاهي، وحدائق البهائيين)، وهو ما كسر السرد المديني الإسرائيلي القائم على تغييب الفلسطيني /العربي من الحداثة والتقدُّم الإسرائيليَّيْن، اللذين قاما على عملية احتلال ثم إحلال، وبينهما نفي وطمس للفلسطيني /العربي (بداية من اللغة إلى المكان).

ولا تنجو هذه القراءة في السياق الفلسطيني عمومًا، والفلسطيني في الداخل المحتل خصوصًا، من عقدة "كاريزما الفرد" التي تُعَدّ إفرازًا لكاريزما الحزب والجماعة والقبيلة والعشيرة والحركة والمنطقة والعائلة، التي تتمثل في فرد جامع /رأس هرم لهم. ولكن يبدو أن الحراك الشبابي قد تجاوز جزئيًّا بنيوية تلك الإشكالية في الفعل المواجهاتيّ (دون تمام التحرر منها)، وذلك من خلال تراكم الأسئلة والمواقف الجذرية التي يواجهها ذلك الفرد في السياق الداخلي /الفلسطيني أو الخارجي /العربي، وحالة الحوار حولها، في

فضاء المؤسسة الحزبية العائلية العشائرية المناطقية وغيرها. ولكن تظل تلك الكاريزما عامل مخاطرة بإمكانية الطعن (في الفرد) /الشخصنة (الفكرة)، أو إعادة توجيه الحراك /الفعل من خلاله، أو توجيهه.

في هذا المشهد القبْليّ (أي السابق على الحراك) للحراك في الداخل المحتل، أي "ما قبل" لحظة "الحراك" على الأرض، تجب الإشارة إلى أن الحامل التاريخي الحراكي المواجهاتيّ -وإن بات حاضرًا في الثقافة الفلسطينية الشبابية، وحاصلًا على جرعة من القوة مع الحراك الشبابي الثوري العربي (برغم كَبْوَته الأليمة)- قد تعرّض للكثير من الأزمات الإدراكية في العقل الفلسطيني كاملًا، بسبب الانحرافات التي أسست لها عمليات تسييس وشخصنة النضال والثورة والمقاومة والمواجهة، كالمواقف المؤدلجة والمهادنة لبعض النواب والأحزاب السياسية أمام تحديات المواجهة على أنواعها. ما يجب أن يدفع الحراك الشبابيّ إلى أن يطرح تساؤلات سياسية وتنظيمية وعملية عن الأهداف والواقع، والوجهة التي يريد الفلسطيني "المتحرك" (وهو نوعية "الفلسطيني" وَ "الحركة" اللذين لا تريدهما إسرائيل) أن يذهب إليها.

يجب وضع كل ذلك في الاعتبار، لدى تأمُّل بنية المنظومة الاستعمارية، وتنامي دور فلسطينيّي الداخل المحتل المؤثر إستراتيجيًّا وسياسيًّا ومجتمعيًّا في المواجهة الداخلية والخارجية معها. وهو ما أشارت إليه مراكز الأبحاث وصنع القرار والخطاب الإعلامي الإسرائيلي، مؤخرًا.

ما إن يبدأ الفلسطيني في التحرك، حتى يواجهه الإسرائيلي بطريقتين، إحداهما مباشرة كما حدث في مواجهات حيفا المنتفضة ضد برافر والعدوان والمجزرة الإسرائيلية على غزة، وأخرى موازية وهي استخدام نفس النسيج الفلسطيني الذي خرج منه ذاك الفلسطيني "المتحرك"؛ ففي قراءة لبعض مواقف رؤساء السلطات المحلية وبعض القيادات العربية التقليدية ورجال الدين، في الإمكان ملاحظة تنامي نبرة التهدئة، بل إن بعضهم يستدعي ديناميات الخطاب الإسرائيلي كالقول بِـ "عبثية المقاومة"، وصولًا إلى الأسرلة، في مواجهة حراكات شبابية مضادة للمنظومة الاستعمارية، كموقف رجل الدين المسيحي "جبرائيل ندّاف" أو وجهاء الدروز، أو حتى رئيس بلدية الناصرة السابق في استقباله لبيريز، ولجنة المتابعة العليا وإشكاليّتها، وغيرهم. فيغدو الحراك الشبابي "المتحرك"، مُواجَهًا بِبنْية العائلة /القبيلة /الطائفة

/الدين /الحزب /التنظيم المقيدة له، باعتبارها أنماطًا مختلفة من السلطة غير المباشرة، وهو ما جعل الهُويّة الجمعيّة الفلسطينية شبيهة بالبانتوستانات (المَعازل) التكافلية النفعية؛ لذا وجب على الحراك الشبابي أن يكون حراكًا "ممثلًا" للفلسطيني ووعيه بهُويّته وموقعها كمجتمع مُستعمَر واقع تحت سلطة الاحتلال، وبالتالي متفهمًا لتفاصيل تفكيك الذات الجمعية له وإعادة تشكيلها استعماريًّا، وذلك بالتوازي مع أن يكون حراكًا "ناظِمًا" للوجود الفلسطيني ودوره في المواجهة، ولعل هذا الاتزان بين "التمثيل" وَ "التنظيم" هو ما يحمي الحراك من أن يكون حالة حوار (أو غضب -في أفضل وصف) فلسطينية داخلية تستدعي أنماطًا خطابية تفريقية من مزايدات واتهام بالعمالة والتخوين، وطائفية وأيديولوجية، وغيرها، ومن أن يكون غير ذي فاعلية، أو سابحًا في الفضاء ومنفصلًا عن نسيجه الفلسطيني، غير قادر على أن يجسُر الهوة الذاتية التي يحدثها الإسرائيلي في الذات الفلسطينية؛ فإن لم يوجَّه الغضب المندلع في طريق النضال، على طريق القنوات السياسية والتنظيمية والتثقيفية والتوعوية، ففي ذلك مقتلة له (كما حدث في مواجهة بعض تجار عكا)، كما أنه إن تُرك دونما توسيع الشرائح المشارِكة وصياغة خطاب جمعي فلسطيني لا يستعير ديناميات الخطاب الإسرائيلي، بات تنفيس الغضب وَ/أو شيطنته أهون الطرق لمعاكسة مفعوله لا إبطاله فقط.

وهنا وجب على الحراك الشبابي أن يكون عنيدًا في إصراره على مَطالبه العادلة والحقة، لتبطل مفعول قلة الإيمان المتوارثة تجاه الحراكات الشبابية عمومًا، ولا سيّما إذا أشرنا إلى أن الحراكات الشبابية تملك درجة وعي عالية بتفاصيل وتراكبيّة وتعقيد بنية الاحتلال وبهشاشة النظام الذي تواجهه، وإن كان الوعي لا يكفي لضمان نتيجة المواجهة، فإنه عامل مهم بجانب التنظيم والنقد؛ وأن الإصرار على مطلبٍ ما سيؤدي إلى تفكك المنظومة وتعريتها كاملةً، وهو ما يجعل التساؤل عن مدى وهدف المواجهة عضويًّا.

* **د. عبد الله البياري**، طبيب وباحث في علم الإناسة الثقافة، والنقد الأدبي والدراسات الثقافية.

قراءة نسويّة في الحراك الشبابي الفلسطيني في مناطق الـ 48

همّت زعبي وفداء شحادة*

إن وقفة سريعة عند التغطية الإعلامية لنشاطات تتناول الحراك الشبابيّ الفلسطينيّ، في السنوات الأخيرة، تظهر بشكل جليّ حضورًا، لا يستهان به، لشابات في هذا الحراك. وهذا يدل بالضرورة على حضور للشابات في الحيز العام، وعلى زيادة في حضورهن في الساحة السياسية الاجتماعية الفلسطينية. غير أن هذا الحضور يستحضر عدة أسئلة وقضايا تستحق البحث.

فعلى سبيل المثال، قد يثير هذا الموضوع أسئلة عن نوعيّة هذه المشاركة، وعمّا إذا كان حضور الشابات يعني بالضرورة أنهن شريكات متساويات في هذا الحراك، وعمّا إذا كان هذا الحضور يساهم في تغيير علاقات القوة المهيمنة على أساس النوع الاجتماعي في مجتمعنا. بكلمات أخرى: هل مشاركة الشابات في الحيّز العام عمومًا، والحراك الشبابي على وجه الخصوص، تساهم في تحويل شريحة الشباب الناشطة في الساحة الفلسطينية، إلى شريحة أقل ذكورية وأبوية من المجتمع عمومًا؟ وقد نتساءل: هل يعني وجودهن، بالضرورة، إحداث تغيير في مضامين هذا الحراك وأَجِنْدته؟ وهل وجود شابات من بين الناشطين يعني بالضرورة نَسْوَنَة هذا الحراك؛ من خلال تحويل هذا النضال إلى حراك يحمل فكرًا نسويًّا؟ كذلك سنحاول، من جهة ثانية، تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الناشطات في هذا النوع من الحراك.

بالطبع نحن لا ندّعي أننا نجيب، في هذه المقالة، عن هذه الأسئلة كافة، ولكننا نسعى من خلالها إلى مناقشة بعض الأفكار حول حضور الشابات في الحراك الشبابي الفلسطينيّ، وفتح باب النقاش وتسليط

الضوء على قضايا قد تكون مغيّبة عن الخطاب العام في هذا الموضوع. وسنستند إلى تجارب اطّلعنا عليها و/ أو كنا شريكات فيها.

كذلك إننا نتوخى الحذر من التعميم، ونعي أن الحراكات التي شهدها الداخل الفلسطيني في السنوات الأخيرة تتمايز في هذه المسألة، كما هو الحال في مسائل أخرى، وهذا يعود إلى أسباب وظروف سوف نتوقف عند بعضها في هذه المقالة. ومع هذا، وعلى الرغم من التباين، ما زال بإمكاننا أن نشير إلى التشابه بين معظم الحراكات في ما يتعلق بهذه المسألة.

كانت الشابات في صدارة الحراكات، وكانت من المجموعة المبادرة والمنظمة وفي الصدارة في المظاهرات المختلفة، ونالت نصيبها من عنف الشرطة واعتُقِل بعضهنّ في كثير من الحالات. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يركّز الإعلام العبريّ على هذا الجانب، فكان هذا الحضور في نظر المستعمر الأبيض مشهدًا غير مألوف، كَسرت من خلاله الشابة الفلسطينية النظرة التقليدية التي عرفها بها، فلم تكن تلك المنصاعةَ والمطيعة أو القابعة في البيت جراء القمع الذكوري في مجتمعها، بل وقفت الى جانب الشاب ليواجها معًا محاولات سرقة الأرض وقمع المظاهرات ومحاولات تطويع وخفض سقف تطلعات جيل الشباب.

وربما لم يكن من قبيل المصادفة، كذلك، أن استهدفتها الشرطة والوحدات الخاصة في المظاهرات، ففي كسرها لصورتها التقليدية إشارة إلى تغيُّرٍ ما في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني؛ من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يعاد فيه ترتيب العلاقات الاجتماعية بعيدًا عن العائلية والذكورية، وفي هذا بحدّ ذاته تحدٍّ واضح لأنماط اجتماعية سعت المؤسسة إلى تعزيزها وإعادة بنائها في المجتمع الفلسطيني منذ النكبة، بغية تسهيل مهمة السيطرة عليه وضمان تخلفه.

كذلك لفت حضورُها الإعلامَ المحلّيّ العربيّ. وعلى الرغم من أن التشديد على حضورها إعلاميًّا قد ينبع من نظرة ذكورية في الإعلام المحلّيّ، الذي يحاول "تجميل" الخبر من خلال تزويده بصورة لشابات متظاهرات، وفي هذا استعمال تَشْييء لها، خاصة أن صورها برزت ولكن صوتها في المقابلات وفي

التغطية الإعلامية كان أقل بروزًا. إلا أننا نرى جانبًا إيجابيًّا في هذا أيضًا، ونعتقد أن هذه الصور تساهم في تطوير نموذج إيجابي للجيل الشاب، ذلك الذي يستمد معظم علاقاته بالعالم الخارجي من وسائل الاتصال الحديثة. فها هو يشهد مظاهرات تتصدرها الشابات ويشاركن في خط نضالي مشترك مع سائر شرائح مجتمعهنّ، بعكس الصورة النمطية التي اعتادها في الماضي. وهذا جانب من جوانب التغطية الإعلامية الذكورية إيجابيّ من الجدير الإشارة إليه.

مع هذا، وعلى الرغم من التغيير المحتمل الذي قد تحمله هذه الظاهرة في وعي الجيل الشاب، ولا سيّما من خلال صور تكسر أفكارًا نمطيّة داخل المجتمع الفلسطينيّ وخارجه، نود العودة إلى السؤال المتعلّق بما إذا كانت مشارَكة الشابات تساهم بالضرورة في جعل الحراك أقل ذكورية، وبما إذا كانت هذه المشاركة تعني أيضًا نَسْوَنَة هذا الحراك. الإجابة عن هذين السؤالين مركب، ومن الصعب الإجابة عنهما إجابة قاطعة. وبالرغم من هذا، نعتقد أن انعدام حساسية جندرية أوّليّة ما زال مهيمنًا حتى على مشهد الحراكات الشبابية. فعلى سبيل المثال، لا تأخذ المجموعات المبادِرة في الاعتبار خصوصيّة مجتمعنا في تنظيمها للاجتماعات التنظيمية، فتعقد الاجتماعات -في المعتاد- في ساعات متأخرة، وقد تُعْقَد في أماكن يصعب الوصول إليها بالمواصلات العامة، وبهذا -ودونما قصد أو نيّة مسبقة- تساهم هذه الظروف في جعل مشارَكة الشابات صعبة، وتجعلها مقتصرة على "نخبة" المجتمع، متمثّلة في شابات يمتلكن وسائل نقل خاصة، وَ/ أو يدرسن في الجامعات وتسمح لهن ظروفهن الاقتصادية والعائلية بالسكن خارج البيت -وهكذا يجري إقصاء غالبية شابات مجتمعنا.

بالإضافة إلى ذلك، لو استعرنا من الحركات النسويّة نضالها ضد الفصل بين الحيّز العام كحيّز سياسي، والحيّز الخاص كحيّز اجتماعي /شخصي /عائلي، في محاولة منها لتحقيق تغيير جوهري في القيم المجتمعية، باتجاه مساواة النوعين المجتمعين ومشاركة متساوية للحيّزات التي يعيشونها، محاولين من خلال هذه الاستعارة أن نحلل الحراك الشبابي من وجه نظر جندرية، لوجدنا أن فشلاً مشابهًا أصاب الحراك الشبابي الفلسطيني. ففي حين نجحت الحركات النسويّة، عمومًا، في إخراج النساء إلى الحيّز

العام، لم تنجح في إدخال الرجال إلى الحيّز الخاصّ. نجد أن الحراك الشبابي الفلسطيني عامة أعاد بناء النمط نفسه. فخرجت الشابات إلى الحيز العام، وحاولن بكل قواهن المشاركة فيه بشكل كامل، فكن من المبادِرات والمنظِّمات والمشارِكات في النشاطات السياسية العامة، وكذلك الأمر في النشاطات السياسية الاجتماعية النسويّة. في المقابل، لم يذوّت الشباب ضرورة حمله للهمّ الاجتماعي عمومًا، والنسوي على وجه الخصوص، كجزء من مشروعه السياسي. وهكذا بقيت النشاطات التي تحمل طابعًا اجتماعيًّا خِلْوًا من مشاركة الشباب؛ على نحو ما كان في مظاهرات قتل النساء، أو نشاط "جبارات في وجه الجرافات" الذي بادر اليه المنتدى النسوي الفلسطيني أيام النضال ضد "مخطط برافر"، في محاولة منه لتسليط الضوء على معاناة النساء جرّاء هذا المخطط في النقب، ففي الحالتين غاب الشباب إلا في ما ندر.

قد لا تستقيم جميع الحراكات تحت هذا التحليل على نحوٍ تام. وكما أسلفنا، قد تساهم خصوصية الحراك في تمايز مجموعة عن أخرى. فلنأخذ، على سبيل المثال، حركة "خطوة" في مدينة اللد، الحركة التي بادر إلى اقامتها مجموعة شابات وشباب في مدن المركز، في محاولة منهم تسليط الضوء على قضايا هذه المدن، والتي تغيب بصورة عامّة عن الساحة السياسية الفلسطينية العامة. تميزّت هذه المبادرة بشراكة شبه تامة من الشابات في المبادرة والتنظيم وفي النشاطات ذاتها. ولعل تغلّب عدد الشابات على الشباب في الحراك مكّن من تغييرٍ ما في العلاقات الجندرية في المجموعة، هذا بالإضافة الى كون هذا الحراك محليًّا، والمقصود أن معظم الناشطين -والناشطات على نحوٍ أخصّ- معروفون للمجتمع نفسه. وقد ساهم هذا في إعطاء الشابات دعمًا اجتماعيًّا وعائليًّا ممّا سهّل عليهنّ الانخراط في الحراك على قدم المساواة. ولقد سهّلت عملية عقد الاجتماعات في بيوت الناشطين وبضيافة العائلة والأهل، إضافة إلى القرب السكني للمشاركين والمشاركات، منالِيّةَ الشابات للاجتماعات التنظيمية.

لم تكن حركة "خطوة" الاستثناءَ الوحيد على تحليلنا، ومن المهم هنا الإشارة إلى نشاط جرى في يافا عام 2013، فيه جمعت مجموعة من الناشطين والناشطات بين النضال السياسي الفلسطيني والعربي، من

جهة، وتحدت الفصل بين النضال من أجل الحقوق الفردية والنضال من أجل الحقوق الجماعية، من جهة أخرى، وكان هذا في وقفة تضامنية مع النساء في مصر، ضد التحرشات الجنسية خلال الثورة المصرية. وتضمّنت الدعوة التي عُمّمت للنشاط -في ما تضمّنت- العبارات التالية: "في الوقت الّذي يتواجد فيه أبناء شعبنا وخاصّة أسرانا وأسيراتنا الفلسطينيات في خضمّ معارك الحُرّيّة، كلّ نساء فلسطين ستنتفض من أجل الحرّيّة وتحرّر الجسد، فهذا الجسد لي، وهذه الأرض لي، وهذا الهواء الرطب لي". وفي هذا الحدث العينيّ، شارك الشبّان إلى جانب الشابات في تسييس للمعركة النسوية ونَسْوَنة العمل السياسي.

حاولنا في هذه المقالة القصيرة قراءة الحراك الشبابي من وجهة نظر نسوية، متطرّقات إلى المُناخ المهيمن، ومشيرات إلى تغيير ما يحدث على هامشه، على أمل أن يتوسع هذا الهامش لأنه ضروري للوصول إلى تغيير اجتماعي سياسي واسع.

* **فداء شحادة**، طالبة للقب الثاني في تخطيط المدن، ناشطة سياسية ونسوية، من مؤسسي حركة "خطوة" الشبابية في اللد والرملة وجمعية "نبني أساسات" لتطوير وبناء مشاريع سكن للشباب الفلسطيني.

* **همّت زعبي**، ناشطة نسويّة وطالبة لقب ثالث في العلوم الاجتماعية في جامعة بن غوريون - بئر السبع.

الحراكات الشبابية الفلسطينية في لبنان بين "العودة" وَ "تحسين مستوى المعيشة"

أنيس محسن *

تسعى هذه المقالة للإضاءة على الحراكات الشبابية للاجئين الفلسطينيين في لبنان: دوافعها واهتماماتها واحتمالاتها وعلاقاتها بالفصائل الفلسطينية، ونظرتها إلى "حق العودة".

يعتبر لبنان نموذجًا خاصًّا في ما يتعلق بالوجود الفلسطيني: الشعبي والسياسي. وتأتي فرادته في هذا الشأن من كونه البلد العربي الوحيد الذي وضع أثقالًا وقيودًا على حركة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قبل أن ينهار جرّاء الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1975 كنتيجة لانقساماته الطائفية، وتنهار معه كل تلك الأثقال والقيود إلى درجة الفوضى، ثم ليستعيد لاحقًا بعض سلطته بمساعدات خارجية: إسرائيلية تارة وعربية ودولية أطوارًا، وتكون النتيجة -فلسطينيًّا- مزيدًا من الأثقال والقيود. ووسط كل تلك الحالات، كان الشباب الفلسطيني يعيش في دوامة المنع من التحرك السياسي والاجتماعي -لبنانيًّا-، أو تذويب خصوصيته -كمجتمع لاجئين له خاصّيّته اللبنانية- في سياق التيار العام الفلسطيني (Mainstream).

تعتمد هذه المقالة على التجربة الخاصة لي بالعمل الشبابي الفلسطيني في ثمانينيات القرن الماضي الذي كان جزءًا لا يتجزأ من العمل الفصائلي، وعلى متابعتي للحراك الشبابي الناشط حاليًّا، ومعرفتي الشخصية بعدد من الشابّات والشبّان الذين يخوضون تجربة شبابية مستقلة عن عمل الفصائل الفلسطينية، وبخاصّة عبْر جمع شهادات لناشطات ونشطاء.

محاولة للخروج من الفشل

يمكن اعتبار الثلث الأخير من تسعينيات القرن الماضي بدايةَ تبلور الحراك الشبابي الفلسطيني غير المرتبط بالفصائل الفلسطينية؛ إذ أخذ آنذاك الإحباطُ يزداد بين الشباب نتيجة فشل الفصائل في التقاط اللحظة والخروج من فكرة "التيار العام" بالنسبة للقضية الفلسطينية الذي يهمّش الخصوصية المكانية والاجتماعية للاجئين، وعدم قدرة تلك الفصائل على تقديم أي بديل للاجئين الفلسطينيين في لبنان في زمن السلم، بعدما كانت قد خسرت الحرب بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 1982 وانقلاب الحلفاء "الوطنيين" على الفصائل الفلسطينية، وهو ما عكسته حرب المخيمات في الفترة الواقعة بين العام 1985 والعام 1987، وتبعية الفصائل للنظام السوري الذي أعاد نشر جيشه في لبنان مَطلعَ تسعينيات القرن الماضي، وعدم قدرة الفصائل على جعل قانون العفو العام الذي أُقِرّ في اتفاق الطائف وصوّت عليه البرلمان اللبناني، يشمل الفلسطينيين، وفشلها أيضًا في تأمين الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين، على الرغم من ارتباط تلك الفصائل بالنظام السوري -الحاكم الفعلي- وبتوافق دولي وعربي للبنان.

بدأ الحراك الشبابي بالظهور في شكله الجديد اعتبارًا من سنة 2007، كنتيجة للمعارك التي شهدها مخيم نهر البارد بين الجيش اللبناني وتنظيم "فتح الإسلام" وما تبعه من تدمير كامل للمخيم، وعدم وفاء الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي بتعهداتهما بإعادة بناء المخيم، وفشل الفصائل الفلسطينية في الضغط من أجل إعادة البناء، وفشلها في تشكيل حاضنة للشباب الفلسطيني الذي بدأ يصعّد من مطالبه بتأمين حقوقه المدنية والاقتصادية. كما جاء انتشار الحراكات الشبابية بعد انطلاق ما يسمى بِـ "الربيع العربي"، مدعومًا بانتشار "فطريّ" للمنظمات غير الحكومية الممولة عبْر برامج تمويل غربية للمنظمات غير الحكومية المحلية، واستفادة من برامج التدريب على حقوق الإنسان وبناء القدرات، إلخ...! وفي دلالة على تأثير المنظمات غير الحكومية في الحراكات الشبابية، يقول وسيم، أحد المؤسسين لِـ "الشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان"، إن 24 شابًا وشابّة اجتمعوا لتشكيل الشبكة، كان 22 منهم قد

تلقوا دورات تدريب أقامتها "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" خصوصًا، ومنظمات غير حكومية أخرى بشكل عام.

الشبكة الشبابية كمثال

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال منشور لِـ "الشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان"، المنضوية فيها حراكات شبابية عدّة، تحت عنوان: "واقع شبابي جديد"، وتقول فيه: "تزامنت فكرة الشبكة الشبابية الفلسطينية استجابة لظروف موضوعية، مع بروز عدد من المبادرات الشبابية في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي قد يكون للانتفاضات الشبابية العربية دَوْر محفِّز على الرغم من الاختلاف في طبيعة وضع الشباب الفلسطيني؛ فهو إما تحت الاحتلال أو إنّه لاجئ تحكمه قوانين مجحفة تحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية، خاصة في لبنان، وفاقم منعُه من حق العمل وحق التملك وحرية التنقل من معاناته، إضافة الى الواقع السياسي المزري الناتج عن انسداد أفق السلام والانقسام الحاد على المستويين السياسي والمجتمعي، وتردي الأوضاع الأمنية والإدارية والخدماتية في المخيمات".

والشبكة التي تمثل حراكات شبابية في مخيمات شمال لبنان (البارد والبداوي)، وبيروت (شاتيلا وبرج البراجنة)، وصيدا (عين الحلوة)، وصور (الرشيدية وبرج الشمالي والبص)، وتؤكد انتماءها لِـ "التيار العام" رغم إصرارها على التنبه لخصوصية وضع اللاجئين في لبنان، ترى أن "القيادة الفلسطينية في لبنان بمختلف أوجهها (ولا نستثني أحدًا اطلاقًا) باتت أصغر بكثير مما نصبو إليه، وليس خفيًّا على أحد مستوى العجز والتراجع والفساد الذي أمعن فيها حتى وصلنا إلى ما نحن فيه. لستم جبناء ولستم خونة، ولن نسمح أن يقال عنكم كذلك. نعم لقد ضاقت بنا السبل".

ولأن الكثير من الحراكات الشبابية هي عمليًا مقتصرة على وسائل التواصل الاجتماعي، أكتفي بما أوردته من منطلقات وأهداف "الشبكة الشبابية الفلسطينية في لبنان" الموجودة ميدانيًّا وعلى شبكة التواصل الاجتماعي، مع الإشارة إلى الأندية الثقافية في المخيمات والجامعات التي تلعب دورًا ثقافيًّا أكبر من دورها السياسي والاجتماعي، وهي ممثَّلة في "هيئة تنسيق عمل الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة"،

ولها صفحة مشتركة على موقع "فيسبوك"، تتشارك الأفكار والنشاطات والدعوات والتعرف أكثر بعضها على بعض. والمشاركون هم: النادي الثقافي الفلسطيني العربي؛ النادي الثقافي الفلسطيني في الجامعة الأميركية؛ النادي الثقافي الفلسطيني في الجامعة اللبنانية الأميركية؛ النادي الثقافي الفلسطيني في جامعة بيروت العربية؛ النادي الثقافي الفلسطيني - شاتيلا.[1]

لا عودة... لنحسن واقعنا

يجمع الكثير من الشباب الفلسطيني غير المرتبط بالفصائل على استحالة العودة، وهو ما يجعلهم يركزون على تحسين الأوضاع المعيشية داخل المخيمات.

وإذا كانت سلسلة الخسائر والهزائم التي منيت بها الفصائل ميدانيًّا أمام إسرائيل والمليشيات المسلحة في لبنان قد مثلت، إلى جانب فشل عملية السلام، عنصرًا من عناصر الإحباط بشأن العودة إلى فلسطين؛ فإن استخدام "حق العودة" من قِبَل فصائل فلسطينية وأحزاب لبنانية لها خلال مسيرة "العودة" انطلاقًا من جنوب في لبنان في الـ 15 من أيار / مايو عام 2011[2] ومن الجولان في سوريا في الخامس من حزيران / يونيو[3]، شكلت إحباطًا جديدًا. فبعد مسيرة العودة من جنوب لبنان، أبلغني أحد الشباب المنتمين إلى أحد الفصائل أنه اكتشف، هو والشباب المستقلّون الذين كانوا يحضرون اجتماعات لتنسيق المسيرة، أن الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المشاركة، عملت على استغلال المناسبة للتأثير على مجريات الأمور في سوريا، وأنهم بسبب ذلك رفضوا لاحقًا القيام بمسيرة في الخامس من حزيران /يونيو، ولا سيّما أن الضحايا الذين سقطوا والجرحى في مسيرة "العودة" بدأت الفصائل تتسابق على تبنّيهم، ممّا أوجد حالة من "القرف" دفعت هذا الشاب المتحمس لفصيله، لاحقًا، إلى الاستقالة، ثم الهجرة. أما مسيرة الخامس من حزيران /يونيو في الجولان، فكانت كارثة حقيقية، إذ سقط عدد من الشهداء بينهم

---

[1] المزيد عن "هيئة تنسيق عمل الأندية الثقافية الفلسطينية المستقلة" في موقع "فيسبوك"، في الرابط الإلكتروني:
http://www.facebook.com/groups/palarabclub

[2] أنيس محسن، "'مسيرة العودة'.. فعل شعبي أقوى من التجيير"، جريدة "المستقبل" اللبنانية، 2011/5/28، في الرابط الإلكتروني:
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=468746

[3] أنيس محسن، "'الغرفة السوداء' من مارون الراس إلى القنيطرة"، جريدة "المستقبل" اللبنانية، 2011/6/9، في الرابط الإلكتروني:
http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=470584

فتاة، وخلال تشييعها في مخيم اليرموك طرد المشيعون مسؤولي الفصائل، واشتبكوا مع عناصر من القيادة العامة، وتسبب ذلك في سقوط جرحى، وهو حادث سوف يؤسس لاحقًا، بعد أن تعسكرت الانتفاضة في سوريا، لاشتباكات دموية بين المخيم وعناصر القيادة العامة.

في دلالة على تأثر الشباب الفلسطيني بمجموعة تلك التطورات، ولا سيّما حادثتَيْ جنوب لبنان والجولان في عام 2011، تقول سعاد (اسم مستعار بطلب من المتحدثة) إن تجربتها القصيرة مع الناشطين الشبابيين الفلسطينيين في لبنان وضعتها أمام حقيقة صعوبة العمل من أجل فلسطين، عندما يكون الشباب فاقدين للحوافز "فكل واحد ممن التقيتهم يقول: "حلمي هو العودة إلى فلسطين"، لكن ما من أحد منهم يؤمن بأنه يمكن له أن يقوم بشيء ملموس لتحقيق هذا الحلم. وهذا يخلق الكثير من الإحباط. لكن كلهم يقولون إن بإمكانهم القيام بشيء ملموس لتحسين ظروف الحياة للاجئين الفلسطينيين في لبنان".

وتضيف: "في مخيم الرشيدية في منطقة صور، يعمل أعضاء مجموعة "أولاد المخيم" على مشاريع لتحسين أوضاع المخيم وأهله"، وفيما تعدد بعض المبادرات التي تقوم بها المجموعة ومن ضمنها إنشاء مقهى "حنظلة" لجمع الشباب، تشير إلى تنسيق بين هذه المجموعة ومجموعات شبابية في مخيمات في صور وبيروت أيضًا، مثل مجموعة "معًا"، وتقول إن مبادرات الشباب تلك تحتاج إلى تمويل، والتمويل إما غير متاح، أو إن بعض الشباب يرفضون التمويل كي يتلافوا الوقوع تحت تأثير البرامج المُسْقَطة من قِبَل الممولين، أو خوفًا من اتهامهم بالعمالة إذا تلقوا تمويلاً من USAID مثلًا، أو بالتآمر إذا تلقوا الدعم المالي من القيادي المفصول من حركة "فتح" محمد دحلان.

ويقول أحمد، الناشط في "الشبكة الشبابية"، إن الصعوبات في المخيم وعدم قدرة الفصائل على استيعاب الشباب المستقل وغير المنتمي سياسيًّا، دفع هؤلاء إلى تشكيل مجموعات شبابية من خارج الفصائل. ويعكس أحمد النظرةَ السوداوية للشباب في المخيمات، ويقول إن الشباب في المخيمات يرون مستقبلًا مظلمًا، وبخاصّة بسبب اقتناعهم باستحالة العودة إلى فلسطين. وفيما يحمل الفصائل

مسؤولية تردّي الوضع المعيشي للفلسطينيين، في لبنان عامة والمخيمات خاصة، بسبب عدم كفاءة مسؤولي وكوادر الفصائل، يرى أن ما يمكن أن تنجزه الحراكات مقتصر على تحسين هذا الواقع.

حق الهجرة؟!

يكتب الصحافي اللبناني وفيق هواري في موقع "جنوبية" الإلكتروني تحت عنوان "الشباب الفلسطيني: من حق العودة إلى حق الهجرة"، فيقول: "في العام 2003، حضر أحد الطلاب الفرنسيين لإعداد أطروحة حول ما يريده الفلسطينيون. ساعدته في لقاء نحو 30 شخصًا، أجرى مقابلات معهم. وفي نهاية الأسبوع، أبدى ملاحظة حول اتفاق الجميع على مطلب واحد هو حق العودة. والإصرار على تنفيذ هذا الحق بالوسائل الممكنة كافة. وفي العام 2014، حصلت اعتصامات وعمّت معظم المخيمات الفلسطينية، وكان هناك اتفاق بين الشباب على تنظيمها صباح يوم الأحد من كل أسبوع. يرفعون مطلبًا واحدًا هو تسهيل خروجهم من لبنان نحو المجهول، الذي يصفونه أنه مهما بلغ من السوء سيكون أفضل من الوضع في لبنان".[4]

بدأت الدعوة إلى "حق الهجرة" عبر تعليق (Post) لشاب فلسطيني على "فايسبوك" تناقله عدد كبير من الشبان والشابات، لتظهر بعده مجموعة تطلق على نفسها "حملة حق الهجرة" وتنظّم تظاهرات واعتصامات داخل المخيمات.

عندما وجهت سؤالًا إلى علي (...) -وهو أحد المشاركين في الحملة- عمّا إذا كان المشاركون في الحملة مهتمين بعد مطالبتهم بالهجرة بالعودة إلى فلسطين، فبادرني إلى القول إن هذا لا يلغي ذاك، فيمكن له ولزميلاته وزملائه أن يطالبوا بحق العودة، أو أن يعودوا وهم يحملون جنسيات أخرى، فيما في لبنان باتت الحياة مستحيلة مع كل القيود الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المفروضة، وبعدما تخلت كل الفصائل عمليًّا عن حق العودة، وتركت اللاجئين إلى مصيرهم، وفشلت حتى في تأمين الحد الأدنى من الحقوق لهم في لبنان.

[4] وفيق هواري، "الشباب الفلسطيني: من حق العودة إلى حق الهجرة"، الموقع الإلكتروني "جنوبية"، في الرابط:
http://janoubiaonline.com/modules.php/modules.php?name=News&file=article&sid=12418

أما رد فعل الفصائل، فكانت -حتى نشوء "حملة حق الهجرة"- تكتفي باتهام الحراكات الشبابية المستقلة بالارتهان للمنظمات غير الحكومية المرتهنة أساسًا للمموّلين الغربيين (المنظمات غير الحكومية ترد الاتهام أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير مرتهنتان لممولين عرب وأجانب وخصوصًا للتمويل الأميركي، وأن الفصائل "الممانعة" يأتي تمويلها من إيران، فيختلف الممول ويبقى المفهوم واحدًا، هو وضع الممول شروطه الخاصة السياسية؛ أما المنظمات غير الحكومية، فإن شروط تمويلها متصلة بوفائها بمنظومة حقوق الانسان والجندرة). وبعد "حملة حق الهجرة" أصبح الاتهام هو العمالة، الأمر الذي جعل الشباب المشارك في الحملة يتخذ موقفًا أكثر سلبية من الفصائل. كما أن الفصائل توافقت على إنشاء حركة شبابية مرتبطة بها تحت اسم "شبابنا"، لكنها غير فاعلة، وجل ما تقوم به هو إصدار بيانات وتوزيعها بالبريد الإلكتروني.

ويدافع أحمد (من "الشبكة الشبابية") عن المجموعات الشبابية المطالِبة بـِ "حق الهجرة"، بقوله إن هؤلاء هم "ضحايا الفصائل مجتمِعة".

خلاصة

إن ما يمكن استخلاصه، من التجربة التي يقوم بها الشباب الفلسطيني في لبنان، أن ضعف الوضع الفلسطيني عامّة، واستثناء اللاجئين عمليًّا من المشارَكة في بحث مصيرهم في المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد في عام 1991، وتهميشهم من قبل الفصائل العاملة في لبنان، وعدم الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ومطالباتهم بتحسين أوضاعهم، والاستمرار باستخدامهم في المزايدات الفصائلية، والتمييز ضدهم اقتصاديًّا وقانونيًّا في لبنان، أوجد حالة من الإحباط لديهم ودفع بعضهم إلى المطالبة بـِ "حق الهجرة"، فيما البعض الآخر بات همّه الأساسي تحسين ظروف الحياة في المخيم، وكلهم استحال "حق العودة" لديهم من حلم قد يتحقق، إلى حلم مستحيل لا يمكن تحقيقه.

إن فشل الفصائل في تحقيق حد أدنى من مطالب اللاجئين على المستوى الوطني، وتحسين أوضاعهم الحياتية على المستوى المحلي، دفع الشباب إلى الانفضاض عن الفصائل وتشكيل حراكات شبابية، تحاول

ملء الفراغ الناشئ عن ضعف الفصائل، لكن على نحوٍ فوضوي قابل للاستغلال، ما لم تتنبه القيادات السياسية الفلسطينية لخطورة الوضع ولأهمّيّة الشروع في وضع برامج عملية تلامس أفكار الشباب ومطالبهم المحقة.

لكن من الملاحظ أن الحراكات الشبابية، على اختلاف أفكارها وأهدافها، شاركت بفاعلية في حملات التضامن مع غزة خلال العدوان الأخير، وعمليًّا هي لا تمتلك سوى القدرة على التضامن، إذ لا يمكن القيام بفعل في هذا الشأن مع إقفال الحدود في لبنان، وأعمال القتال العنيفة في سوريا، وعدم إرادة أو قدرة الفصائل -من الأصل- على القيام بأكثر من عملية تضامن عبر تظاهرات واعتصامات وخطابات وبيانات وسوى ذلك... المقصود أنه في ظل الأزمات الكبرى يمكن للشباب الفلسطيني في لبنان، الذي بات أكثر استقلاليةً عن الفصائل، أن يضعوا جانبًا ومؤقتًا همومهم الخاصة، وأن يعملوا في إطار عام. لكن شعور الشباب بأنهم منسيون كلاجئين وغير مُدْرَجين، في حقيقة الأمر، ضمن ما طُرِح ويُطرَح من حلول للقضية الفلسطينية، يزيد إحباطَهم إحباطًا، علمًا أنهم يمكن أن يكونوا مبادرين كونهم يمتلكون قدرات ذاتية، وبالتالي إذا وُجدت ظروف موضوعية تتيح لهم القيام بمبادرات وطنية فإنهم مهيَّؤون للقيام بها، ومبادرون إليها في كثير من الأحيان.

* **أنيس محسن**، صحافي فلسطيني مقيم في لبنان.

"متحرّكين" - مساحة فلسطينية

خليل غرّة *

يقف وراء مجموعة "متحرّكين" شُبّان وشابّات من مختلف أماكن التواجد الفلسطينيّ في الوطن والشتات. تسعى المجموعة لإحداث التغيير على المستوى السياسيّ والاجتماعيّ في فلسطين، متخطيةً الصّورة النّمطية التي عززتها حالة العزلة وفرضتها سياسات الاحتلال علينا كشعبٍ واحد، وتهدف أيضًا إلى كسر الهُويّات الفرعية المناطقية الناتجة عن التقسيمات الاستعمارية. إحدى أهم أدوات متحركين هو التواصل الفلسطيني- الفلسطيني الذي تعتبره المجموعة وسيلةً لا هدفاً، ليصبّ ذلك كلّه في محاولة لتعزيز وبناء الهُوية الوطنيّة الفلسطينيّة الجمعيّة.

إضافة إلى ذلك، القضية المركزية التي تعمل المجموعةُ على وضعها على الطّاولة هي واقع الفلسطينيين المسلوب فيه حقّهم السّياسي والإنساني في حرية الحركة والتنقل، والذي تحوّل فيه حيّزُهم المسحوق والضيّق كنقطة انطلاق لشرذمة الهُويّة الجمعية. ينتهك الاحتلال حقّ الفلسطينيين في حرية الحركة والتنقل، ويتجلى ذلك في عدة وسائل، منها: جدار الضمّ والتوسع، والحواجز في قلب الضّفّة، والقانون الذي يُجرّم علاقة فلسطينيّي الـ 48 بالضفة والوطن العربي، وأيضًا سحب الإقامات الإسرائيلية من المقدسيين.

بدأت فكرة "متحرّكين" (في تشرين الثاني 2013) عندما بادرت جمعية الشباب العرب "بلدنا" في الداخل الفلسطيني، ومؤسسة "الرؤيا" الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، وهيئة "خدمات الأصدقاء" الأمريكية – (الكوكيرز) في غزة، وشبكة السياسات الفلسطينية لوضع برنامج يضم 60 شابًّا وشابّة من

مختلف أماكن التواجد الفلسطيني في فلسطين التاريخية تحت عنوان: "شباب من أجل التغيير". نتج عن هذا المشروع مجموعة من الشبّان والشابّات وضعت على سلّم أولوياتها معالجة قضية انتهاك الحقّ في حرية الحركة والتنقل؛ وهي قضية تمسّ أبناء الشّعب الفلسطينيّ كافة، ولا ينحصر تأثيرها في مجموعة بعينها. وقع الخيار على العمل على الموضوع، واضعين أحد أهدافنا تسليط الضوء عليه وإبراز تأثيره على الهُويّة الوطنية الفلسطينية الجمعية، ومن هنا جاء اسم المجموعة "متحرّكين"، في إشارة إلى أننا متحركون من أجل حرية تنقلنا، متحركون من أجل بناء الهُويّة، متحركون من أجل فلسطين. ونحن متحركون أيضًا كون المؤسسات الشريكة في البرنامج لا تملي على الفريق أية شروط أو وجهة سياسية أو توجه اجتماعي، ولا علاقة لهم بإقرار المضامين، فللمؤسسات دور حيوي في بلورة المجموعة وتتماشى سياساتها وطرحها مع المشاركين.

وتنشط "متحرّكين" حاليًّا من خلال كتابة الأوراق السياساتيّة حول موضوع الهُويّة الجمعيّة وانتهاك الحقّ في حرية الحركة والتّنقل، وتُسلِّط الضّوءَ على الحواجز المنتشرة في الضّفة وجدار الضمّ والتوسع، والداخل بعلاقاته بالمحيط، وتُعرِّف بالتقسيمات وبطاقات الهُويّة والجنسيّة التي يحملها الفلسطينيون أينما وُجدوا، وكيفيّة انتهاك إسرائيل الحقّ الإنساني والسّياسي في الحركة والتنقل، لتقديمها لاحقًا إلى جمهور هدف معين، منها المؤسسات الوطنية الفلسطينية والأُطُر الدولية ذات الشأن. من جهة أخرى، تنشط المجموعة من خلال بناء حملات إعلانية وإعلامية تعريفية توعوية بخصوص فكرة "متحرّكين" ومضامينها، وأهدافها وبرامجها المستقبلية. تسعى المجموعة لبناء حملة مناصرة شعبية ومرافعة دولية بخصوص القضية والفكرة من وراء "متحرّكين".

لم يكن بناء "متحركين" سهلًا كما هو مطروحٌ هنا؛ فقد واجهنا وما زلنا نواجه -كشباب في "متحركين"- مطبات وعراقيل كثيرة. فالأولويات ليست هي ذاتها، والأفكار ليست متقاربة، والهموم والمسؤوليات مختلفة بيننا كشباب من مختلف مناطق الوجود الفلسطيني. وعلى الرغم من كوننا شعبًا واحدًا، فإننا

في الواقع أربعة كيانات سياسية واجتماعية لكل منها خاصّيّات وأهداف وطموحات ومتطلبات وبرامج غير متشابهة على مستوى المطلب اليوميّ -مثلًا.

اختلاف المشارب الفكرية التي ينتمي إليها أعضاء وعضوات المجموعة تشكّل تحدّيًا إضافيًّا في عمل المجموعة، تمامًا كما تشكل تحدّيًا ومعيقًا في العمل السياسي الوطني الفلسطيني العام. فعلى سبيل المثال، يختلف الأعضاء حول أحداث عامة وجدوى وسائل النضال؛ فهناك من يرى التظاهر وسيلة قوية أمام السلطة، وهناك من يراها خطرًا على مستقبله وعمله الفردي. ولاحظنا -من خلال تبادل الآراء والحوارات- أن هناك فجوات فكرية بين المشارِكين والمشارِكات؛ وهذا يشكل تحديًا من ناحية، ولكنه أيضًا يُغْني نقاشات المجموعة ويجعل من هذه النقاشات والاختلافات أبوابًا للإبداع ولتطوير آليّات نقاش ومقاومة -وهذا أمر طبيعي-. تحاول المجموعة أن تمثّل المشارب الفكرية السياسيّة المتنوعة في المجتمعات الفلسطينية. وعلى الرغم من أن أعضاء المجموعة ليسوا ممثلين عن أحزاب أو حراكات أو فصائل فلسطينية، ما زال أمامنا تحدٍّ لضمّ أكبر عدد من الشباب من المشارب الفكرية والسياسية كافة، وعلى وجه التحديد من الإسلاميين، لتكون المجموعة صورة تعكس الشارع وغير بعيدة عن الواقع.

وقد كانت الصور النمطية التي نحملها -بوصفنا أفرادًا قادمين من كينونة سياسيّة واجتماعية مختلفة من الشعب الفلسطيني عن أجزاء أخرى من أبناء شعبنا- كانت أحد المعيقات الجدّيّة التي ساهمت في عرقلة سير عمل المجموعة في البدايات. بالرغم من هذا، كان التواصل المباشر واللقاءات الشخصية والمجموعاتية كفيلاً بتخطّيها إلى حد بعيد. ومع الوقت، ومن خلال اندماجنا واختلاطنا وتواصلنا كمجموعة شبابية، أصبحنا نتفاهم ونتفق وننسق ونخطط معًا بأقل ما يمكن من العراقيل والمطبات. وقد تطورت علاقاتنا لتقتحم أنفسنا وتحملها خارج جدار المشروع وتصبح علاقات صداقة وودّ. لقد شكّلت مجموعة "متحرّكين" فرصة نادرة للقاء شبّان وشابّات من مناطق مختلفة لوجود الشعب الفلسطيني، وقد تكون للبعض فرصة أولى من نوعها للتعرف على فلان/ة من دير البلح، أو من الأغوار الفلسطينية في الضفة، أو من نحف في الجليل؛ فهؤلاء جميعهم أتوا من "بيئات" مختلفة لا تعلم كلّ

منها الكثير عن غيرها. رغم هذا، لم يكن التعامل مع هذا الموضوع بالسهل؛ ففي بعض الأحيان كان يجري التعامل مع هذا التواصل على أنه قصة تواصل ونجاح بين شعبين متنازعين ومتصارعين. تعمدّت مجموعة "متحرّكين" تغييب الانتماءات الحزبية /الفصائلية والمناطقية الضيقة، ولم تكن ثمّة أي محاولة لشد المجموعة إلى طرف معين، أو إقحام توجه أو فكرة انبثقت عن حزب أو فصيل، مما سهّل علينا –نحن أفراد المجموعة- العمل ضمن إطار وحدوي جامع لنا كفلسطينيين. شعار "الشعب الواحد" في طريقه إلى الممارسة. سعت المجموعة للتشديد على الهدف الوحدوي بكل طريقة ممكنة. فعلى سبيل المثال، خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء مجموعة "متحرّكين" في الضفة وغزة والداخل، حرصت "متحرّكين" أن تفرض على الإعلام المستضيف أن يكون في اللقاء ثلاثة أشخاص من جميع المناطق، لنؤكد أننا شعب واحد، ولنثبت للإعلام أنه ليس إعلامًا محلّيًّا مناطقيًّا -ونجحنا في ذلك.

ترى مجموعة "متحرّكين" وتطمح أن يكون لها تأثير كبير على الرأي العام الفلسطيني، وذلك بإقحامها فكرة الهُويّة الجمعية، ووضع فعّاليّات التواصل في الخانة الصحيحة (الآليّات). والقصد ألاّ يصبح التواصل هو الهدف؛ الهدف هو بناء المجتمع والهُويّة. لا يمكنني الجزم، لكن "متحركين" يمكن تصنيفها على أنّها من أوائل المجموعات التي عملت بروح فلسطينية جماعية على قضية وطنية سياسية وإنسانية. فموضوع انتهاك الحقّ في حرية الحركة له إسقاطات على قطاع التعليم والصّحة والخدمات الاجتماعية، وعلى بناء الهُويّة الوطنية بالطبع، ومن خلال العمل على كل قضية فرعية هناك ممارسة لبناء الهُويّة على نحوٍ غير مدرك للبناء، وكتحصيل حاصل سوف يكون هناك تشبيك وتنسيق بين عدة مؤسسات وجمعيات فلسطينية -أو حراكات شبابية مثلًا-؛ وهو ما يكسر الحواجز الإسمنتية والمعنوية.

تؤمن مجموعة "متحرّكين" أنه في ظل كل الانتهاكات والتصعيدات التي يمارسها الاحتلال، علينا أن نقف ونتصرف كشعب واحد، ونحاول إعادة تعريف هُويّتنا الوطنية الجمعية؛ لذا فهي ترى أنه من واجبنا أن نتواصل في ما بيننا بشتى الطرق، وأن نتعامل مع التواصل كوسيلة لتحقيق ما هو أكبر، لكسر الحواجز الجغرافية والنفسية وتعزيز تماسكنا كشعب. تتحدى "متحرّكين" الصعوبات التي قد تواجه أي

عمل وحدوي فلسطيني، وفقدان الهُويّة الوطنية الجمعية، وانتهاك الحقّ في حرية الحركة والتنقل والتواصل. ولكن من خلال تجربتنا، نحاول أن نقف إزاء الشَّرذمة، ونحاول بدل الغرق في العمل وتفاصيله المحلية والمناطقية والقضايا والتفاصيل الفرعية الصغيرة، نحاول مواجهة صفعة الحاجز والهوّة بين المبادرين والعمل على أساس وطني مشترك متلاحم.

* **خليل غرّة**، طالب لقب أول في الفلسفة والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، ناشط سياسيّ واجتماعيّ وعضو في "متحركين"، القدس المحتلة - فلسطين.